

دولة الإمارات العربية المتحدة



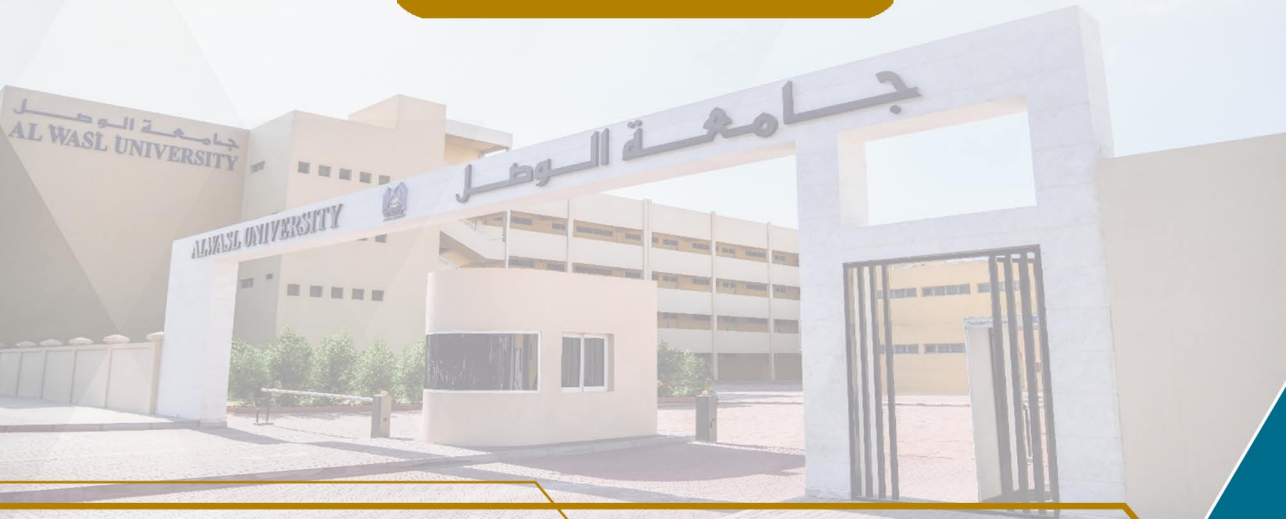
جامعة الوصل - دبي

## كتاب

المؤتمر الدولي الثالث للدراسات العليا والبحث العلمي  
الموسوم بـ:

# آفاق التفكير الناقد في العلوم الإنسانية رؤية نقدية بين الحداثة والتقليد

15 - 16 نوفمبر 2023 م



الإمارات العربية المتحدة



جامعة الوصل - دبي

كتاب

المؤتمر الدولي الثالث  
للدراسات العليا والبحث العلمي

الموسوم بـ

آفاق التفكير الناقد في العلوم الإنسانية  
رؤية نقدية بين الحداثة والتقليد

15 - 16 نوفمبر 2023 م

## لجنة نشر الكتاب

### إشراف:

أ.د. خالد توكال

نائب مدير الجامعة لشؤون البحث العلمي

### رئيس لجنة النشر:

د. عبد الله طاهر الحذيفي

### الأعضاء:

1- أ.د. سيد عبد الخالق إسماعيل

2- د. بهاء الدين شهوان

3- د. محمد سعيد القلبي

4- د. هدير عبد الله كامل

نؤمن في جامعة الوصل بأنّ البحث العلميّ يمثّل  
ركيزةً أساسية من ركائز التعليم العالي، لأنّه من الإنجاز  
ات العلمية التي تعتمدُ على استخدام الأسس المنهجية  
الرصينة، المؤدية إلى اكتشافِ الظواهر ودراستها،  
والتصدّي للمشكلات والتحديات، ومحاولة الوصول إلى  
فهم الحقائق، سعيًا إلى إنتاج معرفة جديدة، تقود إلى  
التطوير نحو الأفضل، بقصد الإسهام في بناء مقومات  
التنمية الوطنية وخدمة الإنسانية بشكل عام.

**أ. د. محمد أحمد عبد الرحمن**

مدير الجامعة



## كلمة الرئيس التنفيذي للمؤتمر الدكتور إبراهيم رابعة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرسول الأمين، وبعد

لقد جاء المؤتمر الدولي الثالث للدراسات العليا والبحث العلمي الموسوم بـ «آفاق التفكير الناقد في العلوم الإنسانية - رؤية نقدية بين الحداثة والتقليد» وفق رؤية علمية سعت إلى تحقيق استثمار علمي دقيق لتمكين العلاقة بين العلوم الإنسانية ومنهجيات التفكير الناقد؛ فقد مثل القرن الحادي والعشرين تميّزاً واضحاً في إعادة الاعتبار لتمكين العلاقة المنطقية بين اللغة والتفكير الناقد، وقد جاء ذلك طبق منهج علمي قوامه أنّ اللغة هي التفكير ذاته، ولتأسيس ذلك وفق رؤية علمية صارمة فقد تأسست قراءات علمية جديدة تعلي من إجراءات التفكير الناقد في كل المسائل المعرفية في العلوم الإنسانية.

أمّا اليوم فإنّ علوم الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا قد فتحت الباب على مصراعيه وأدخلت ذاتها في صميم التفكير الناقد في البحث اللغوي، إذ إنّ المعالجات الآلية للغة (بوصفها وجه الورقة الآخر من التفكير) تعدّ منطلقاً رئيساً لأي عمليات نقدية وبحثية معاصرة، ولم يعد الفصل بين اللغة والتفكير والتكنولوجيا مقبولاً وفق تصوّرات الأجيال المعاصرة، وقبل ذلك كانت مثل هذه العلاقة مسرحاً لجدل لم يقد إلى نتائج صحيحة، فقد وصلت الأبحاث العلمية المعاصرة إلى خلاصة مفادها أنّ العلاقة بين اللغة والتفكير والذكاء الاصطناعي علاقة وثيقة لا يمكن إنكارها، إذ إن التفكير الناقد محرك رئيس لعمليات إنتاج اللغة وتنظيمها وترتيبها، وخير دليل على ذلك من أنّ الخطاب الاتصالي يقوم أساساً على عمليات تفكير ناقدة عميقة، فنحن عندما نتخاطب مع الآخرين نفكر معهم ونقبل نقدهم، ونعود فنفكر في خطابنا وننقده، إنّ عمليات التفكير الناقد المستمرة هذه تقود إلى تنقية الخطاب الاتصالي والارتقاء به إلى أعلى مستويات الرقيّ الإنساني.

إنّ المؤتمر الدولي العلمي «آفاق التفكير الناقد في العلوم الإنسانية - رؤية نقدية بين الحداثة والتقليد» مثل محاولة علمية جادة سعت إلى تقديم مقاربات جديدة لفهم العلاقة بين التفكير الناقد والعلوم الإنسانية، وقد ورد إلى هذا المؤتمر واحد وتسعون ملخصاً بحثياً من إجمالي مائة وستة تمّ التقدم بها، وانتهى إلى خمسة وثلاثون بحثاً علمياً محكماً شاركت في المؤتمر، من إجمالي ستة وخمسين بحثاً، من أربع عشرة دولة منها الإمارات والجزائر والمغرب وتونس ومصر والعراق والأردن وسلطنة عمان والكويت.

## وجاء ذلك وفق محاور رئيسة هي:

1. ضوابط وروافد التفكير الناقد في العلوم الإنسانية: منطلقاته النظرية وتطبيقاته.
2. النقد بين توظيف الذكاء الاصطناعي وتنوع مصادر المعرفة.
3. أصول الاجتهاد ونقد الاستدلالات في التراث الإنساني.
4. التفكير الناقد في العملية التعليمية.
5. التفكير الناقد وعلوم المكتبات والمعلومات.

## وقد خلصت مقاربات المؤتمر وأبحاثه إلى نتائج علمية تمثلت في الآتي:

- تضمين مهارات التفكير الناقد في المناهج التعليمية فيما قبل الجامعة باعتبارها أساسًا للعملية التعليمية.
- تشجيع البحوث التي تعنى بالتفكير الناقد في الموروث الثقافي العربي.
- استثمار الذكاء الاصطناعي في المسائل الفقهية وخدمة السنة النبوية.
- ابتكار أدوات قياس التفكير الناقد في العلوم الإنسانية لرصد فرص التحسين.
- تجديد الطرائق والوسائل التعليمية وأساليب التقويم.
- إعداد المعلمين عن طريق دورات متخصصة لاستثمار قدراتهم في تنمية التفكير الناقد عند طلابهم.
- استثمار مهارات التفكير الناقد في النقد اللغوي المعاصر.
- استثمار الذكاء الاصطناعي في تحليل وتقييم وتوظيف البنى المعرفة في العلوم الإنسانية.
- تدارس الأصول المنهجية الإجرائية التي يقوم عليها التفكير الناقد في العلوم الإنسانية.
- تحديث الناقد التربوي ماديا ومعنويا.

إنّ هذه النتائج العلمية الدقيقة تقود إلى فتح مجالات جديدة في إجراء البحث المعرفي لتمكين العلاقة بين التفكير الناقد والعلوم الإنسانية، وهو ما نأمل من خلال جهود العلماء والباحثين في أن يستثمروا معطيات التكنولوجيا المعاصرة لرصد العلوم الإنسانية بمسارات جديدة من أنماط التفكير الناقد والبحث العلمي.

والحمد لله رب العالمين.

**خمسة أنساق نقدية لتأطير المشكلة المصطلحية في  
النظريات اللسانية العربية  
- من تشخيص الواقع إلى أعمال التوقع -**

**أ. د. يوسف مقران**

المركز الجامعي مرسلني عبد الله - تيبازة - الجزائر





## ملخص

تستعرض ورقتنا خمسة أنساق نقدية يتم التوسُّط بها ضمناً لتأطير المشكلات المصطلحية التي لا يزال المصطلح اللساني يتعرض لها في بيئة الثقافة العربية. يمكن ترتيبها وفق تراتبية بنظام وإحداثيات ترابطها النسقي (وهو ما يفسر إطلاقنا عليها كلمة «النسق»)، كما يأتي: التوليد المصطلحي، التضخم المصطلحي، التوحيد المصطلحي، التأصيل المصطلحي، الرصد المصطلحي. الأطروحة التي نسير على هديها مؤداها أن هذه الأنساق الخمسة قائمة على خلفية أسميناها «العجز المصطلحي»، وهي تعتبر المحرك الذي دفع بعجلة هذه الأنساق وفق الدينامية التي عنينا بوصفها وتفسيرها منهجياً. وكذلك تعالج ورقتنا هذه الأنساق بعمق من حيث طبيعتها والعوامل المحيطة بها والأعراض التي واكبتها وتمظهرت من خلالها، والنتائج التي ترتبت عليها. أما المقاربة التي سلكتنا في تناول هذه الإشكالية، فهي قائمة على أساس عمليّة التّقابل المنهجي بين الأنساق، بوصفها تمثّل من جهته ما يُدعى المقاربة الحوصلية التراكمية وبين ما يمكن تناوله باعتباره يمثّل المقاربة الاستشراقية البرمجية. ذلك أنّ المقاربة الثّانية مبنية على نتائج الأولى، وحسب ما تقتضيه البداهة من ضرورة تقديم رصد الواقع ومعاينته وتحليله على كلّ توقّع سيقدر مدى تحصيله لاحقاً.

**الكلمات المفتاحية:** النظريات اللسانية العربية؛ النسق النقدي؛ العجز المصطلحي؛ التوليد المصطلحي؛ التضخم المصطلحي؛ التوحيد المصطلحي؛ التأصيل المصطلحي؛ الرصد المصطلحي؛ المقاربة الحوصلية التراكمية؛ المقاربة الاستشراقية البرمجية.

## Abstract

Our presentation covers five systematic and critical models which are implicitly used to frame the terminological problems that linguistic terminology still faces in Arab culture. We can list them, according to a certain hierarchy, or an order of systematic coordinates (which explains our inclination to favor the word «systematic» model as well), in this way: terminological neologism, terminological inflation, terminological standardization, terminological etymologization and terminological monitoring. The thesis that illuminates our approach assumes that these five models are embedded in a background that can be called a «terminological deficit». This background is considered to be the engine which powers the five models according to a dynamic described methodically in this communication where interest is also taken in the in-depth analysis of these models from the point of view of their natures, the factors which surround their respective and interrelated manifestations, as well as the conclusions drawn from these facts. The approach taken during this analysis is what we could call, for contrast purposes, a «resultive and cumulative» approach associated with the «prospective and programmatic» approach.

**Keywords:** Arabic linguistic theories; Critical models; Terminological neologism ; Terminological inflation ; Terminological standardization ; Terminological etymologization ; Terminological monitoring ; Resultive and cumulative approach ; Prospective and programmatic approach.

## مقدمة

لقد جرى العرف إذا ما أريد الحديث عمّا تُحيل عليه كلمة (المشكلة) أن يقتصر الأمر في ذلك على مفهوم تأزم وتوتر الأوضاع المُقلّطحة من حولها. والحق أنّ مرّكب (المشكلة المصطلحية) في سياقنا هذا، يجري على معنى «النموذج الإرشادي» في حد ذاته، لأن الأمر لا يتعلق بمجرد تأزم أوضاع المصطلح الذي ينهض بالنظريات اللسانية العربية، التأزم الذي لا ننكر انطواء اللفظة جزئياً على معناه. فالمفهوم الأشمل والأدق في آنٍ والذي ارتأيناه لهذه الكلمة هو مستعار بمعية الحجج المناصرة له، من علامّتين هما مالك ابن نبي ومحمد أركون حين طبّقاها بانفراد على موضوعين عزيزين إليهما وهما الثقافة والظاهرة القرآنية. ستلاحظون أيها المستمعون أيتها المستمعات أنني تفاديت استعمال اللسانيات في العنوان أو ما اصطُح عليه باللسانيات العربية، ذلك أنّ لديّ رأياً متحفّظاً بهذا الخصوص سأسهب عنده في وقته.

إنّ تحسّس شأن ارتباط النظريات اللسانية بالمصطلح اللساني أو أي مصطلح يتم استجلابه (Transposition) من ميادين أخرى واحتضانه بإنجاح عملية الإسقاط والتكييف أو بدون ذلك أحياناً، ينطلق من نموذج إرشادي أولي هو العجز المصطلحي الذي يُعتبّر في حدّ ذاته نموذجاً يمكن نعتّه بأنه نموذج استنهاضي تحفيزي استفزازي استنفاري، بحيث على الرغم من أنه ينمّ عما يوهّم بالفراغ في مجال مقابلة المفهوم بالتسمية التي تلائمه أو يشير إلى فوضى عارمة، فهو يلعب دوراً كبيراً في استنهاض الهمم. إنّ شأن النظريات اللسانية العربية بمختلف صيغها وأصولها ومرجعياتها وتطبيقاتها، مثل ما هو جارٍ في أغلب القطاعات المعرفية العربية الغارقة في واقع الخطاب الغوغاء على حساب الميسم العلمي، لا يخرج عن قاعدة التخبّط في مشكل المصطلح الذي يعاني من ظواهر نادراً ما تُنبئ بالخير. نعرض في هذه الورقة البحثية لخمسة أضربٍ من تلكم الظواهر المصطلحية اللسانية، من منظور تشخيص الواقع ورصد الراهن ثم من منطلق أعمال التوقع لاستشراف المستقبل، وكذلك بوصفها تعكس في مجموعها المتّسق مشروع عمل متماسك الأجزاء: وهنا بيت القصيد من استعمالنا لمصطلح (النموذج الإرشادي) الذي نؤجل تعريفه إلى حين.

دعونا أولاً نبدأ من تعيين وتسمية المقولات التي تمثّل ظواهر مصطلحية دامغة في الواقع، وهي تتمثّل في خمس كلياتٍ متعاقبةٍ تراثيّاً (بالتعميم والتخصيص، وبالإجمال والتفصيل) ضمن أنساق نقدية أو نماذج إرشادية (Paradigmes)، كالآتي: من درجة

الصفحة أو الخلفية، الذي هو إيهامٌ بالفراغ كما ذكرنا سابقاً، يطفو إلى السطح نموذج العجز المصطلحي الذي يُعتبر عتبة النماذج وشرارة انطلاق المشكلة المصطلحية التي نركّز جهودنا عليها في هذه المداخل، ويمكن اعتبار هذا النموذج مدخلاً من حيث أخذت الأمور المتعلقة بالنظريات اللسانية تسوء وتتعمّد، وبالتالي كان لابد أن نشرع في التشريح والعلاج بوضع الإصبع على موضع الجرح. بينما يبدأ الإحصاء الإيجابي بخصوص هذه النماذج المؤطرة بهذا الترتيب السببي، من: 1. التوليد المصطلحي، 2. التضخم المصطلحي، 3. التوحيد المصطلحي، 4. التأصيل المصطلحي، 5. الرصد المصطلحي. وكل ذلك سيؤول بنا إلى ما دَعَوَاهُ بـ (الوعي المصطلحي) الذي سنحاول أيضاً أن نكشف الغطاء عن مدى حضوره المحوري، أو الهامشي حينما يحدث انزياحُه من المركز. لذلك فإن وجودها الأفقي غالباً ما يشفع له، على خلاف تلك النماذج الأخرى التي تتواجد عمودياً وفق نظام من العلاقات التي تربط فيما بينها. لذلك فليس من الضروري أن يكون لمقولة (الوعي المصطلحي) ناطقٌ رسميٌّ إذ لا يستند إلى خلفيّة صريحة من حيث يستمدُّ الرّاد المَعْرِفِيّ الإستمولوجي المُتَوَقَّع مباشرةً، وإنما هي خلفيّة من شأنها أن تُشَيِّد بفضل التأمل الذاتي أو الجماعي في شؤون المصطلح اللساني وضروريّاته وكماليّاته. وقد يتعلّق الأمر بحيالَه بالحلحلة الداخليّة للقضايا المصطلحيّة تعلّقاً التي تسبق التفكير الشمولي، لكن دون تحديد الإطار المَعْرِفِيّ المنهجي المَعْمول به مصطلحيّاً. ولئن كان الحال كذلك، فهو ذو جدوى فيما يتعلّق بتعقّب خطى نموذج الرصد المصطلحي بالدرجة الأولى.

## 1. النسق والمصطلحيات النقدية

### 1.1 في النسق النقدي

نقصد بلفظ (النسق النقدي) البراديجم التفكير الذي من شأنه أن يستجمع القوى النظرية في بؤرة تركيز ينشأ عنها حدثٌ تأسيسي لأي مفهوم يحمل في طياته أسباب التغيير والانقلاب في وجه السائد من تنظيم الأشياء وترتيبها، ويمكن حصوله عادةً فيما يتعلّق بموضوعنا بمقتضى انفتاح اللسانيين على النظريات اللسانية الغربية والمناهج المتفرّعة عنها، مع اهتمامها باسترجاع المخطط التأصيلي التراثي. ذلك أنه لا يمكن التوسع في المفاهيم التي تتولّد عن تلك النظريات المتفاعلة ولا فهمها إلا باستدراج القضايا المصطلحية ضمن مقولات يمكن اعتبارها براديجمات تصنيفية أو نماذج إرشادية تُفيد أيضاً في التكهّن إلى أي مدى يمكن للسانيات العربية أن تتعرّض لسياقات الاحتكاك بالآخر، حيث تتمتع بقيمة

مفهومية (نظرية أساسًا) ذات أصالة في مرجعياتها المصطلحية على أقل تقدير، علاوةً على الوقوف على خط التواصل المثاقف مع ذلك الآخر.

ويمكن أن نشير به ضمناً إلى النموذج اللساني (The language model) الذي يُعتد به لتفسير ظاهرة لسانية ما أو وصف تجليات لغوية معينة، وهو ما يتم عن طريق إعمال الاستجلاب والتصاقب المفهومي الإستمولوجي العملي أي بوساطة تحويل الزاد اللساني النظري وتكييفه لمقتضيات تطبيقية معينة في ميادين هي في حاجة إلى ذلك الزاد نظراً لمشكلات وإشكاليات يسعى أهلها إلى حلها ومعالجتها؛ على غرار تعليمية اللغات، والحاسوبيات، والمعجميات، والمصطلحيات، والترجميات والنقد... الخ، وهو ضربٌ من إسقاط نموذجي يتم فيه تفعيل التقاطعات والتشابهات الكائنة بين قطاعين معرفيين. في هذا السياق، يطلعنا مازن الواعر برأي يتماشى وهذا الإسقاط النموذجي أو الاستبدالي، فيما أسماه إمكانية إيجاد نظرية لسانية حديثة وواقعية للتراكيب العربية حيث يقول: «تختلف النماذج اللسانية الموضوعية لتحليل التراكيب الأساسية العربية من عالم لساني إلى عالم لساني آخر. ويعتمد هذا الخلاف على النظرية اللسانية التي يأخذ بها كلُّ عالم من هؤلاء العلماء»<sup>(1)</sup>.

ويجدر التعامل مع هذه النماذج على أنها بمثابة أنساق ثقافية ينشُد بعضها إعمال القطيعة مع التراث وإنجازاته بينما يتواصل شقُّها الآخر مع مقولات هذا الأخير إيجاباً بالتكييف أو سلماً بالإسقاط، وإما تفعيلاً في سبيل الاستنارة أو احتجاجاً بها لمقتضيات التبدير. يهَمُّ فيها الكلُّ قبل الجزء وإلى جانبه أحياناً بما يضيفي كلُّ واحدٍ منهما على الآخر من القيم الحصيفة. وتتجلى النماذج كما الأنساق حضورياً وغيابياً واستبدالياً وتجاورياً؛ وذلك من خلال ما يعمُّ فيها من الفكر الخلافي والاختلافي بالمفهوم السوسيري منبَعاً ثم الدريدي منبَعاً (أو بالأحرى «التبايني البياني» كما نقترح من الزاوية التأصيلية)، [التفاضل والتكامل<sup>(2)</sup>] ما يعني الفكر المتّسق مع نفسه بدون أيِّ عدولٍ عن نسيج المنظومة التي ينتمي إليها، وكذلك بوصفه يستقي في نطاق الأنساق المعتمدة من كلِّ مشكلة موارد حلّها أو تعديل ما يمكن منها، وذلك بتزكية التقابل الذي سنشرحه في أوانه. سلّمنا بها كذلك، لأنّ النماذج الإرشادية بعضها طبيعية وأخرى مصطنعة؛ كما أن قسماً منها يُعدّ وقائع (وأسباباً) وغيرها نتائج (وغايات): فالأولى تُستكشَف وتُنقَح والأخرى تُستشرف وتُقترح.

وإذا شئنا تجريب وصفة لتطبيق هذا المفهوم المتّمرّكز حول النسق النقدي أو النموذج

الإرشادي على الإشكالية التي تهتمنا، نعيد الكثرة بخصوص صنفاتها في هذا السياق الإشكالي على هذا المنوال: تأتي على رأس الآفات التي تواجه وضع المصطلح اللساني العربي الميسر تنظيمًا والمعمول به تطبيقًا، ظاهرة العجز المصطلحي التي يسميها عبد السلام المسدي بـ (أزمة المصطلح). وفصلنا مسمى (العجز) الذي يصف ما يعتري المصطلح اللساني في حاله المبدئي من الافتقار إلى التوليد المصطلحي المؤهل (Néologie primaire): ذلك أنّ العجز كما في الودائع بادئ الأمر يطال شؤون المفهوم الذي هو متواضع في شعاب النظريات اللسانية العربية؛ ولكون هذا الطراز من المقاربة يُفسّر ما يعقب حتمًا كلّ «عجز لغويّ» من تطعيمٍ شرعيّ يوجد في التوليد المصطلحي المترجم (Néologie traductive) المتفشي عشوائيًا وغير المستقرّ، علمًا أنّ هذا الأخير هو مظهر من المظاهر العلاجية المستأنس بها لكنه يمكن أن يتحوّل إلى عَرَض من أعراض الهوس المُخلّ أي هو دواء وداء في آن، ذلك أنه يُسفر في الغالب عن نمطٍ آخر من الفوضى المصطلحية العارمة هو ما يمكن صياغته في مفهومه الاقتصادي السلبي بـ (التضخم المصطلحي) الذي يُراد معالجته هو الآخر بوصفه شرًا لا بدّ منه وذلك لأسباب سنقف عندها في ثنايا المداخلة. أما الحل التواصلي الذي يُفترض أن ينزع إليه العاملون في حقل اللسانيات العربية النظرية فهو نسق التوحيد المصطلحي (المكلف) الذي غالبًا ما يتعدّد نظرًا لنقص التنسيق بين اللسانيين العرب مع أنه ثمة «مكتب تنسيق التعريب» بالرباط، الذي يُتوقّع منه أن يتكفّل بالمهمة المشتركة، وكذلك لعدم قراءة اللسانيين لبعضهم البعض وإهمال تبادل المراجعات، ونظرًا لتدقّق المعرفة اللسانية الدخيلة والتي لا تُمهّل، وللطفرة المصطلحية التابعة والمستعجلة والتي انتقلت من مجال المعرفة العالمية (savoir savant) المخرّبة المتخصّصة نحو المجال التعليمي الجامعي (الأكاديمي).

ومن أجل تعريب المفاهيم والتسميات معا كثيرا ما ركب الأخصائيون في المجال موجة التأسيس المصطلحي الذي استحال كذلك إلى هاجسٍ أصوليٍّ مجازفٍ؛ ومع ذلك فهو يعتدّ به من جهته نموذجًا إرشاديًا بامتياز وبديلًا عمليًا يبدو أن عبد الرحمن الحاج صالح يعتبر منوال اللساني المقتدى به في هذا التوظيف المصيري. ولتدعيم هذه النظرة المتماسكة التي تؤول آجلًا إلى إنشاء نظرية مصطلحية يحسن تفعيلها في اللسانيات العربية النظرية والتطبيقية معًا وضمن النتائج المتوقعة، وتحقيقًا لهذا المسعى؛ فقد انتقينا أمثل ما يجسّد تلك النماذج المعنوية والمتشابهة من المدونات التي تمّ استقراؤها وقاربنا من خلالها هذه الحقائق التي لا محالة تُنذر بتفاقم الأحوال المصطلحية اللسانية

العربية السيئة في حال تجاهلها. ذلك أن منظورنا يندرج في مداه القصير ومداه البعيد ضمن الرصد والتوقع في آن واحد. وهو مجال يستأثر بالعمل المصطلحي الرائج عالميا ولاسيما على إثر تبني المقاربة المصطلحية الاجتماعية الاستعرافية (Approche socio-cognitive en terminologie) التي بلورتها ريتا تيمرمان (Rita Temmerman) إلى جانب المقاربة اللسانية النصية (Approche linguistique & textuelle). ومن الواضح أنه كلما أثرت قضية ذات صلة بالأنساق النقدية، تبادر إلى الذهن آلة النقد التي تشتغل في إطار ما يدعى (المصطلحيات النقدية)، واستدعى الأمر التعويل على هذه الأخيرة، فماذا يعني هذا الاهتمام؟

## 2.1 المصطلحيات النقدية

لقد كتب فرنسوا غودان في عام 1998 عمّا يُدعى نحتًا بـ (Terminocritique)، حيث عبّر عن غصة يعاني منها سجلّ العمل المصطلحي الذي كان يُمارسه أخصائيوه كلٌّ من داخل اختصاصه حتى كاد بعضهم أن ينكفئ عليه دون سواه. هي حسرة ناجمة عن تناسي العناية بالكَمّ الهائل من المصطلحات التي توضع هنا وهناك وبطرق عشوائية أحيانًا ومن غير فحص مدى جدواها ومن دون المراهنة على نجوعها<sup>(3)</sup>.

ومصادفًا لذلك يرى غودان أنه قليلًا ما اهتمت السياسات اللغوية بعملية التوثيق للمولّدات التي تُتجزّز في مخابر الأطروحات الأكاديمية وهي ذات قيمة في مجالاتها المختلفة. وتبعه في ذلك عددٌ ليس بقليلٍ من المصطلحيين، كما فعلت ماريفون هولنزم، التي تقدّمت بنظامٍ عتاديٍّ ورقميٍّ من شأنه أن يسمح بوضع مسحٍ للمولّدات المتضمّنة في رسائل الدكتوراه<sup>(4)</sup>؛ فدقّ الباحثان بذلك ناقوس الخطر الذي يتهدّد حال العمل المصطلحي ومصيره في حال استمرار الوضع على التّمط الذي كان عليه<sup>(5)</sup>، علمًا أنّ صورة هذه الفكرة سبق لها أن تجسّمت فيما يُدعى الرّصد المصطلحي<sup>(6)</sup> (Veille terminologique) الذي يراهن على تتبّع مسيرة المصطلحات لحظةً بلحظةً وبوصفه أداةً لتطوير المصطلح العربي وإنشاعته<sup>(7)</sup>. هكذا، فإنّ العمل المصطلحي والمعجمي في الوطن العربي يحتاج إلى تعبئة موارده اللغوية والعلمية والبشرية، ودعم بنيته التحتية العلمية والمؤسسية، وإنشاء مؤسسات أو أجهزة أو آليات عصرية جديدة تستجيب للحاجات الطارئة والتغيرات الحاصلة؛ وفي مقدمتها ما يستجد يوميًا لكل أقطارنا العربية من مولّدات مصطلحية ومستحدثات معجمية عربية عفوية أو مقصودة في كل المجالات. وكذلك سبق لروجي غوفان (Roger



(Goffin) أن أدلى بمقتراح دعا فيه إلى تحسيس الطلبة المتخرجين من الجامعات بشهادة الليسانس بأن يتقدموا بمذكرة تخرج تُعالج فيها مصطلحات معيّنة تطبيقياً ونظرياً، وتُرَبِّط في الحالة الأولى بالمجالات التي تتصل بها والتي سيتخصص فيها الطالب صاحب المذكرة، وتُسهم في الحالة الثانية بطريقة أو بأخرى في بناء صرح المصطلحيات<sup>(8)</sup> ولاسيما تلك التي تحمل وعياً نقدياً.

لهذا، ولما أصبحت معظم الكتابات اللسانية بمثابة لغة واصفة للمصطلحات التي أشكلت على الكتاب قبل المتلقين، فقد أفرز هذا الوضع مظاهر على مستوى المدونات اللسانية يسودها كثرة المقبلين على وضع المصطلحات أو تقديم بدائل مصطلحية، بل بلغ الأمر ببعضهم إلى حد تفرغ كلمات من دلالاتها القديمة لإعادة تعريفها من جديد. إن هذا الوضع صحي ومرضي في آن. ذلك أنه أدى إلى العدول عن طرق المعضلات اللغوية واللسانية الخطيرة لحساب ما يمكن أن يطلّق عليه (المعالجات المصطلحية «الهامشية»). وهو ما أسهم في انبثاق ما أسميناه في هذه المداخلة (المشكلة المصطلحية) التي نعالج طبيعتها أدناه.

## 2. المشكلة المصطلحية وطبيعتها

تتمثل المشكلة المصطلحية. وفق الطرح الذي نعتمده في ورقتنا هذه في ذلك العجز (déficit) الذي احتدّت سطوته واجتاح الدرس اللساني العربي من الناحية المصطلحية، وذلك من جهة لأسبابٍ داخلية أي تابعة لجنس هذا الفن ذاته وهو المتعلّق بالتعارض القائم بين اللسانيات والخطاب اللساني وهي الأطروحة التي تحدونا في الأشكّلة (Pro-blématization) التي اقتفينا أثرها، ومن جهةٍ أخرى لعوامل خارجية منها كون الدرس المصطلحي الذي كان من الأولى أن يحتضن ذلك الدرس اللساني، هو في بداية الطريق في حالة الوضع العربي قياساً بغيره من الآلات المعرفيّة الناقدّة كنظرية المعرفة التي استشرفت المشكلات المصطلحية اللسانية في الغرب بمعوية الإستمولوجيا، وذلك منذ مسيرتها الأولى. في حين بقيت الثقافة اللسانية العربية تتخبّط تحت وقع التشخيص الذي أصدره مثلاً علي القاسمي بشيء من التعميم تحت مسمى (تغيب اللغة العربية عن الساحة العلمية والثقافية)<sup>(9)</sup> التي طالما عطلت عجلة اللسانيات (العربية) وأجهّضت مسارها العلمي التطوري وعرضتها لخطر الإفلاس قبل نضجها.

وهذه الأزمة المداهمة التي ينذر بها الخطاب اللساني اندست في مظهر الترويج لجانبٍ

سطحي من أسئلة المصطلح اللساني<sup>(10)</sup> وانعكست أصدائها على تمييع بعض المفاهيم اللسانية التي كانت يومًا ما موجهةً للعلوم الإنسانية بحيث سادت غربيا في النصف الثاني من القرن العشرين ضمن ما يدعى (دور اللسانيات الطليعي) أو العلم الرائد والمرشد (Science pilote)، بينما كانت تتجه في خطواتها الأولى نحو التطور بسرعة فائقة بالمقارنة مع تجلياتها التاريخية القديمة، وقياسًا بإرهاصاتنا الحديثة المتأنية (العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين)؛ والتي مع ذلك أصبحت عرضةً للنقد مبكرا وبشكل سريع وبعمق ضمن تلك الظروف التاريخية والبيئية<sup>(11)</sup>. ومع هذا هذه الهوة المتسعة بين الوضعين الغربي والعربي، فقد انبرى من تحسس الخطورة وعدا إلى أن تُواجه هذه المشكلة المصطلحية على المستوى العربي بالعبارة النقدية الجادة كمسألة عضوية وليست مجردة ما يقع على الهامش، ولا سيما في شأن بلورة تلك المفاهيم اللسانية وتلقيها ضمن مصطلحية دقيقة ليتسنى تبنيها تعليميا وتطبيقها ميدانيا.

وقد نجمت المشكلة المصطلحية اللسانية في الثقافة العربية بشكل واضح مما كان عندنا مجرد فرضية صغناها منذ أكثر من عقد من الزمن، وظلت في هذا الركن حتى أخذ الواقع الاختباري يصدّقها للأسف. وهي ما مؤداه أنّ السائد في الثقافة العربية على وجه الخصوص، هو الخطاب اللساني الذي أخذ يتشكّل ويطفو بطفرة متزايدة ولكن على حساب (علم) اللسانيات. بينما شرع مجال هذا الأخير ينحسر (عربيا) شيئا فشيئا، بالكاد قبل أن يشهد ما هو متوقّع من أنه عقب قيامه (في الغرب) مستويا «علمًا واصفًا لأوضاع اللغة»<sup>(12)</sup>، ثم بلغ حالة النضج وحظي بشرف الانتشار (عالميا)؛ يكون قد صادف وضعه القانوني الخاص به رصدًا لتطورات واعترافًا بتصوراته وإقرارًا بثوابته (الوضعية والمنهجية والغائية)<sup>(13)</sup>، مع ما يُتحفّظ به عادةً من احتمال حلول متغيرات جراء انصراف نتائج العملية الغزيرة نحو مجالات تطبيقية متشعبة ومنبثقة من تطوراتهِ ومتأصلة في أعماقه.

وبدل أن يمتح الاختصاص العلمي والأكاديمي والميداني الأخير مقاما في حضان تلك الثقافة الحصينة وعلى مقاس هذه المواصفات الموضوعية ويختلس رواجًا يدعمه روادٌ متخصصون فيه بأصالة العمل في إطاره مع إخلاص الانتساب إلى هذه الأخيرة، فقد اكتفي في حقه باصطناع أنصار وقع أغلبهم في الانبهار به بحيث أدمجوه موضّةً بغثها وسمينها؛ مع أنّهم نادرا ما كانوا يُسهمون ميدانيا في تقدّم عجلته باستلهام الإطار المحدّد له والشروط العلمية التي كان قد استوفاهها مبدئيا على إثر سمعته العالمية وعمليا في الغرب خصوصا<sup>(14)</sup>. بينما انصرف غريمه أي الخطاب اللساني إلى تشكيل أتباع كثر لكن من

غير وعي كثيرٍ منهم بأنهم قليلًا ما كانوا يشتغلون في صلب اللسانيات بقدر ما يمارسون النشاط الموكول إليهم في دائرة ذلكم الخطاب بصورةٍ كثيفة وفي حدود وهمية لهذه الأخيرة وشرعية بالنسبة لشيء اسمه الخطاب اللساني. ثم إذا اعتبرنا مسألة التكوين وأيّ تكوين لدى هؤلاء! فيجب الإقرار بأنها لا تكفي حاجتهم للحصول على لقب العالم اللساني، علاوة على دواليب المداومة المطلوبة في هذا المضمار والتي مع أنها لا جدال فيها فقد ظن بعضهم أنهم قد تجاوزوها بمحض تعاطيهم لخطابهم اللساني الذي إن يتفق أنهم وجدوا صالتهم فيه فسرعان ما نكتشف أن هناك من اقتنع تبعًا لعجزهم بمقامه عاليةً على اللسانيات الناشئة<sup>(15)</sup>.

هذا، ناهيك عن ظاهرة المعالجات المصطلحية التي ينصبّ دورها الوظيفي على تعليل اللّغة الواصفة، ولكن يتمّ ذلك أحيانًا على حساب اللّغة الموصوفة؛ حيث أنّ هذه الأخيرة أصبحت تمثّل عائقًا أمام تطور البحث اللّساني ولاسيما العربي منه، بحيث اكتفى معظم اللّسانيين بما أتى به القدماء من معطيات، ولم يحاولوا وصف لغة أخرى بالاعتماد على جرد مواد جديدة انطلاقًا من نصوص شفوية أو مكتوبة<sup>(16)</sup>. يبيد أنّ التمييز بين اللّغة الموصوفة أي اللّغة / الموضوع، واللّغة الواصفة أي اللّغة / العلم، ليس أمرًا هيئًا على الإطلاق، لهذا يمكن أن نسأل: كيف يمكن أن تتبيّن الخطّ الفاصل بينهما؟ هذا سؤالٌ مغامر؛ لا نريد به سوى الإشارة إلى إضافاتٍ يضيفها دارسون، صار من الواضح لنا أنّها في واقع الأمر ليست إلّا معالجات مصطلحية تصبّ في همّ الفصل بين ما هو واصف وما هو موصوف. وأشبه ما تكون المعالجات المصطلحية تلك العبارات التي تؤدّي في اللغة العادية وظيفه الحكي عن اللّغة المحكية<sup>(17)</sup> أو بالتعبير القارّ (Fonction métaline-guistique). وقد سبق للمعنيين باللّغات الصوريّة أن طرحوا تلك التساؤلات، على غرار ما قام به جيل غاستون غرونجي (Gilles-Gaston Granger) على مستوى الرياضيات، وهو متخصص في السيميائيات، حيث عالج المحتوى والبنية والعلاقات، فوجد أنّ اللّغة الواصفة بنية تقوم على علاقات قد لا تمتّ بأية صلة إلى المحتوى<sup>(18)</sup>. والطريف في الأمر هو أنّ المصطلحية التي سبق للنحاة أن وضعوها، تقوم على هذه الثنائية التي تستدعي دائمًا التمييز بين الوجهين المتلازمين (الواصف والموصوف). فإذا ما أخذنا في تحليل مصطلح النحو في حدّ ذاته ونبدأ به هنا، نجد أنه قد اكتسب في ظلّ اللسانيات وبطريقة استقرائية لم تغب عن النحاة أنفسهم مفهوميّن أساسيين، وهما متلازمان: المفهوم الأوّل: النظام / القواعد، والمفهوم الثاني: العلم / اللّغة (الآلة) الواصفة.

وأخطر من هذا، فإن الكتابة اللسانية اعترها نوعٌ من تأمّلٍ ذاتي ما هو إلا وجه من وجوه التأزم المصطلحي، وذلك حينما صار البحث اللساني خطابًا في خطاب الخطاب أي لغة مقابلات تفسّر اللّغة (العلم) التي تتناول اللّغة كموضوع إلى أن صارت المدوّنات اللّسانيّة مسرّحًا للتطبيق المصطلحي. وقد أجاز عبد السلام المسديّ هذا التأمل الدّاتي الدّخلي وحلّاه صلاحية<sup>(19)</sup>. لهذا فلنختبر هذا النوع من التأمل لكي نرى ما إذا كان بإمكانه أن يرقى إلى نوع من النقد الذاتي أو على الأقلّ إلى مظهر من مظاهره. لاحظ انشطار مهمّة عبد الصبور شاهين وتوزّع مواقفه بين تقديم المفاهيم وتحليلها والتصريح بالتأمل في المصطلحات التي وُظفت بادئ الأمر في اللّغة المصدر وتعقّب الحال التي آلت إليها في اللّغة الهدف أو إقرار ما ينبغي أن تؤوّل إليه؛ دونك هذا المقتبس المثال، وهو عيّنة من عشرات النصوص العربيّة المنصّبة في هذا النوع من التأمل:

«هناك مصطلحات يجب فهمها قبل معالجة الأفكار الأساسية في هذا الموضوع، وأول المصطلحات كلمة (Phone) وتعني حين تستخدم في علم اللغة (الصوت المفرد)، أي: الصوت اللغوي البسيط الذي يمكن تسجيله بالآلات الحساسة في المعمل، وقد يستخدم في نفس المعنى كلمة (Son)، ولكن الأولى هي المشهورة: ثم يتولد عن هذا المصطلح مصطلح آخر هو (Phonème)، ويقصد به (الوحدة الصوتية) على مستوى التشكيل أو التنظيم الأدائي، ولقد تقوم هذه الوحدة على صوت واحد (Phone)، وقد يدخل تحتها مجموعة من الأصوات أو الأعضاء، التي يطلق عليها أيضا: (Allophone) ومعناها: صوت آخر، إشارة إلى وجود هذا الصوت الآخر إلى جانب غيره داخل الفونيم. فالفونيم إذن مصطلح فونولوجي، تدور حوله بحوث كثيرة، وربما كان من أعقد ما واجه العلماء من مصطلحات، عندما أرادوا تحديد مفهومه، على الرغم من أن ترجمته إلى العربية واضحة، وتأتي الصعوبة عندما يراد تفسير الأساس الذي تقوم عليه هذه الوحدة الصوتية: أهو أساس عضوي؟ أم نطقي؟»<sup>(20)</sup>.

وبإمكان الدّارس المصطلحيّ أن يُلاحِظ بعد إيراد هذا النصّ المقتبس من طيات كتابٍ خاصّ باللّسانيات كيف ينتشر التحليل فيه، وهو يتناول مفهومًا يندرج مباشرةً في منظومة المفاهيم اللّسانيّة، ويُطبّق على شبكة من المصطلحات المتشابهة والمتغايرة التي حشدها صاحبُ الكتاب الأصلي. ويحدث ذلك كلّهُ بمعنيّة المصطلح المحوري الذي يتمّ تقديمه بهذه الكيفيّة التي لا تخرج عن التأمل الصريح ذي الخطوط العصريّة، والذي لا يُعدّ غريبًا على الدّرس اللّساني العربيّ ولا سمةً خاصّةً به، إذ هو متأصلٌ فيه وممتدٌّ إلى

الدرس اللساني الغربي أو وافدٌ من هذا الأخير، فلا موالاة أحدهما للآخر هنا ولا مناهضة كاملة.

إنّ هذا التصوّر على ما يقرّره حمزة المزيّني يصرف المسألة الحضارية عند العرب من سياقها الحقيقي المتمثل في متابعة الاكتشافات العلمية والمساهمة فيها إلى الغرق في موجة الموضوعات الاصطلاحية فتتحول أزمنا الحضارية إلى أزمة في المصطلح<sup>(21)</sup>. فبذلك يتجلّى اللساني المتأمل على أنّه أوّل مَنْ يُطبّق على عمله ذلك الذي لم يكتمل بعد، نوعًا من تحليل الخطاب (اللّساني): ففي كلتا الحالتين (الدلالة على النضج وآية التآزم) نكون إزاء تطبيقٍ لا يقلّ أهميّة من العمل المصطلحي الذي يأتي من الخارج. بل قد نجد ذلك التطبيق أكثر مصداقيّة من هذا العمل الذي يأخذ في إطاره كلّ مَنْ انتبه إلى ظاهرة مصطلحيّة هامشيّة ومرحليّة في الكلام عن تدهور وضع المصطلح اللّساني وعن كونه مرشّحًا لمزيدٍ من التدهور. ولا يسعنا في هذا السياق إلّا أن نحيل إلى مثال إحالة خاطفة حيث نجد صاحبه في حالة من اصطناع ظواهر يبدو أنّها لم تُعد من مشوار العمل المصطلحي لأنّ اللّسانيين ذاتهم بحثوا فيها وقدموا أجوبة عن الأسئلة التي طرحوها، من ذلك ما يستمرّ العمل المصطلحي في إثارته من ثنائيات (اللّسان / اللّغة) و(اللّغة / الكلام) في موضوعات بعيدة تمام البعد عن هذه الأخيرة<sup>(22)</sup>. وهناك حيث تُقارَب المسألة باعتبارها مشكلاً يتعلّق بالترجمة، كما أخذ هاني يحيى نصري يشرح لنا القضية باعتبار أنّ الفلاسيفة مثلًا يكتبون بلغاتٍ مختلفة، يصرّح بعضهم أنّها من نتاج عملهم الدؤوب على ترجمة نصوصٍ أجنبيّة بعد أن يكونوا قد تأملوا فيها مرارًا<sup>(23)</sup>.

### 3. خلفية العجز المصطلحي

إذا احتكنا إلى مسار التشخيص الاستشراقي، ننتقل من الواقع الذي يجسّد أهمّ معضلة يعاني منها المصطلح اللساني وهي، كما أسلفنا أعلاه، العجز (Deficit) الذي يعدّ خلفية وأرضية طالما تأسست عليها باقي الأنساق النقدية، ذلك لأنها تعتبر أيضًا ظاهرة مستفحلة مع الإرهاصات الأولى لاتصال الدرس اللساني العربي بغيره من الثقافات الرائدة في مجال البحث اللساني. لعل طرافة الانقلابات الثورية التي عرفتها النظريات اللسانية هي التي أسهمت في العجز الذي يعاني منه الدرس اللساني العربي من الناحية المصطلحية، كما هو مرتبط بما أخذه هذا الأخير على عاتقه من قضية نقل المفاهيم اللسانية من معين الدرس اللساني الغربي بالأخص. وبالتالي وجد نفسه في بداية الطريق قياسًا بهذا المعين

وبغيره من الفروع المعرفية التي سبق لها أن تشبعت اقتباسًا وترجمة وتكييفًا. وذلك قد أثر سلبيًا على أدائه بما يثير شكوكًا حول نزعته الاستباقية التي تتقدم على أنها منافسة لذلك الدرس اللساني الغربي. هذا، وإن كان من الصعب تتبّع خطوات هذه الظاهرة وتبيان بداياتها الأولى، لكن يمكن العمل وفق مبدأ الإرهاصات. لذلك بإمكان الالتفات، مثلاً، إلى المدونات الغربية التي سخرها هذا الدرس إما عن طريق التعليم (البعثات) أو الترجمة أو التأليف المباشر والإسهام الأصلي.

وهذه الخلفية لا تزال سائدة إلى يومنا هذا، ذلك أن هناك مفاهيم لسانية متفرعة لا تزال تظهر هنا وهناك في العالم الغربي، وليس لها مقابلات في العالم العربي بلغته وثقافته وأدبياته، والسبب لا يرجع إلى عجز في اللغة ولكن، مع اختلاف في ذلك بين قطر عربي وآخر حجمًا ودرجةً وكميةً، يتعلق الأمر بما هو أعقد: من هنا فإنّ هذه الحالة أفصحت عن مسارٍ مؤداه أن العجز المصطلحي يؤدي اصطناعياً إلى التوليد المصطلحي الذي يؤدي طبيعياً إلى التضخم المصطلحي الآيل مبدئياً إلى التوحيد المصطلحي السائر اختياراً نحو التأصيل المصطلحي. إنّ هذه الدينامية (الحركية) المتدرجة أفرزت جملة من مكاسب كما نجمت عنها مجموعة من المعضلات التي تتفاوت بين طابعها الفعلي وهو ما يجدر تسميته (الواقع) وطابعها الاستشراقي الذي يحسّن إدراجُه في خانة (التوقع). أي ما بين المعمول به في الواقع، والمأمول إليه من باب الاستشراف والتخطيط، كلها طبيعية وصحية؛ إنما تدل على وجود نشاط. بقي على المصطلحيين أن ينظموا شأنه.

هكذا، فالعجز المصطلحي هو ما يميّز الساحة اللسانية العربية، أو بالأحرى هو الطابع الذي أسفر عن الوضعية المتشابكة للأنساق التي تعيننا ههنا. في أيامنا يمكن للمرء أن يزعم أن العجز المصطلحي قد ولىّ عهده ولم يعد يسود بأي شكل من الأشكال. ولكن انطلاقاً من هذا العجز بدأت معظم المشكلات التي يتخبط فيها المصطلح اللساني العربي. ذلك أنّ اللسانيين العرب بدلاً من سد الحاجة إلى التسميات اللسانية بلورة المفاهيم اللسانية عن طريق التكثيف من الممارسات اللسانية التي تعنى بوصف اللغات، اتجه معظمهم إلى التراث من باب تطويعه للمستجدات في الوقت الذي اتجه بعضهم الآخر إلى معالجة اللغة الواصفة (Métalangage) التي ما هي إلا المصطلحات اللسانية في حدّ ذاتها، وذلك في ضوء معطيات الدرس اللساني الغربي، واشتغل القليل منهم بالمدونات اللغوية الفعلية المستقاة من وقائع استعمال نظام اللغة العربية بمختلف أدياته.

في خضمّ هذه الإشكالية المزدوجة وجد اللساني نفسه أمام قوالب وصفية جاهزة بتسميات مصطلحية مختلفة ومتضاربة. لذلك أضحى يهتم أكثر بنقد هذه العدة المصطلحية المبتكرة. فأخذت حركته تتراوح بين الحاضر والماضي وبين التراث والحديث والمعاصر مما أنتجه الدرس اللساني الغربي. فالعجز المصطلحي من حيث التعريف التقني البحث هو بمثابة افتقار ميدان ما إلى تسميات يتم بها نقل المفاهيم المستجدة فيه. ما يعني أن هذه المفاهيم تتناقلها لغات اصطناعية دون العناية فعلاً باللغة الطبيعية لتطرح بذلك إشكالية الشرح الكائن بين اللغة الواصفة واللغة الموصوفة أي تلك المعنية بالأوصاف والدراسات اللسانية. هذا يدل أيضا على أنّ العجز يطال مفاهيم الفنّ أيضًا. ويقاس هذا العجز ويشخص انطلاقًا من التفاوت الذي يلمس بين الثقافة العربية والثقافات التي تكون قد تقدمت وتيرتها في هذا الشأن. وللعجز المصطلحي عوامل ومظاهر ونتائج. أما عوامله فيمكن تلخيصها من منطلق ثلاثة متغيّرات، هي: اللغة العربية، والدرس اللساني النظري ذاته، واللسانيين أنفسهم (أي ما يرجع إلى تكوينهم واجتهاداتهم). بالنسبة للغة العربية، فإنه من الخطأ أن تُرمى بالقصور لأن تقدم اللغة إنما يكون بتقدم أبنائها. ولكن تخص العوامل التي ترجع إلى اللغة بذكر أهم التناظرات التي تكون بين تلكم اللغات واللغة العربية، فمثلًا ترجع اللغات الغربية في وضع وصناعة المصطلح إلى مصدرين لاشتقاقاتها ونحتها وهما اللغة الإغريقية واللغة اللاتينية. بالنسبة للفئة الثانية المتصلة بميدان الدرس اللساني النظري العربي، فإنّ ما يتوفر فيه من الكتابات وبالنظر إلى الأقسام والكليات الجامعية التي أنشئت فإن الركود هو ما طبعه إلى غاية النهضة العربية، ووقعت أثناءها مبادرات لتجديده وعرض عليه القضايا اللسانية المستجدة في الغرب، ولكنها كانت محتشمة من البداية نظرًا للأوضاع الثقافية والاجتماعية والسياسية والتاريخية التي مرت بها جميع الأقطار العربية. وفيما يخصّ الفئة الثالثة من العوامل المرتبطة باللسانيين، فإنهم على قلتهم في بدايات المشوار ومع اختلاف مشاربهم، فإن معظمهم كان أحادي اللغة والثقافة؛ ثم إن اتصالهم بالتراث كان اتصالًا روحيا، وعليه، كبر في أعينهم المساس بهذا الأخير. والقضية مرتبطة أيضا بزهد الاستعمال الذي طال اللغة العربي الفصحى التي توقف عليها الدرس اللساني أي ندرة الأمثلة العربية المستجدة وفق مبدأ العناية باللغة الحية وبالشفاهي.

#### 4. الأنساق النقدية في باب المصطلح اللساني

##### 1.4 نسق التوليد المصطلحي

قد يتساءل المتلقي مستغربًا: بعد تأسيس قائمة الأنساق النقدية على خلفية «العجز المصطلحي»، التي هي من صميم تشخيص الواقع، لماذا وكيف يتم تصدير هذه السلسلة بنسق «التوليد المصطلحي» الذي هو من قبيل التوقع واستشراف المستقبل؟ لذا، نبّه مسبقًا إلى أنّ الواقع المشخّص هو ما أملى علينا هذا الترتيب. إنّ أول من أطلق هذا النموذج في الحقيقة، هو غاستون باشلار حينما أعلن في بيان له أنّه ليس في اللغة العلمية إلا المولدات. وقد كان لهذا الوجه التصنيفي ما يبرّره. فهو يصرّح نصيا بأن: «اللغة العلمية في مبدئها لغة محدّثة. لكي يجد المرء أذنانًا صاغيةً داخل المدينة العلمية، ينبغي أن يتكلّم علميا لغة العلم، بترجمة ألفاظ اللغة العادية ونقلها إلى اللغة العلمية. وإذا أولينا انتباهنا للغة الترجمة هاته، التي غالبًا ما لا تكون واضحة جلية، فإننا سنلاحظ أن لغة العلم تنطوي على عدد من الألفاظ كثيرٌ منها يُكتَب بين مزدوجتين. وإن وُضِع اللفظ العلمي بين مزدوجتين عليه أن يقارَن مع ما يسميه الفينومينولوجيون «الوضع بين هلالين»<sup>(24)</sup>. هكذا، فإنّ باشلار يؤكّد على أنّه من شأن هذا الوضع أن يكشف إحدى السمات النوعية للوعي العلمي. ذلك أنّ هذا الوعي بالنسبية إليه إنما يفصح عن وعيٍ منهجيّ. ثم إنّ اللفظ عندما يوضع بين مزدوجتين فهو يبرّز وتحتدّ نغمته. إنّهُ يأخذ فوق اللغة العادية نغمةً علميّة. ما أن يوضع لفظٌ من ألفاظ اللغة العادية بين مزدوجتين، حتى يكشف عن تغيّرٍ في منهج معرفة تتعلّق بميدانٍ جديدٍ للتجربة. وبإمكاننا أن نذهب حتى القول من جهة نظر الباحث الاستمولوجي إنّ هذا اللفظ علامة على قطيعة وانفصال في المعنى، وإصلاح للمعرفة<sup>(25)</sup>. غير أن المتخصّصين في مبحث التوليد المعجمي من المنظور اللساني الدقيق معظمهم يرى أن التوليد بمثابة انتهاك لنظام اللغة<sup>(26)</sup>.

إنّ التوليد المصطلحي هو استحداث وحدات لغوية (موجودة أو غير موجودة)، شأنها أن تواكب المستجد من المفاهيم والأفكار والأشياء، ورسم حدودٍ لهذه الأخيرة. مع العلم أنّ للاستحداث هنا مفهومًا مزدوجًا: الابتكار والتحيين. وبالتالي، فهو عبارة عن عملية اقتراح مقابلات حينما يأتي من المترجمين، ويعتبر عملية ابتكار أو إبداع تسميات من داخل الاختصاص بشتى الوسائل (الليات اللغوية) حينما يأتي من قبل المشتغلين في رحاب هذا الاختصاص (بحيث أنّ التوليد يكون دلاليًا بالدرجة الأولى)، وذلك لشدة خبرتهم



به واطلاعهم على أسرار مادّتهم وحسّهم التخصّصي المرهّف. وقد يستفتي هؤلاء غيرهم من اللسانيين والمصطلحيين والمترجمين، أي يستفسرون هؤلاء عن بعض الظواهر اللغوية ويطلبون منهم خبراتهم في الموضوع وليس أكثر. ولعوامل إيدولوجية وإشهارية وتسويقية يتم ترويج لتسميات على حساب أخرى. سنعود إلى توسيع هذا التحديد على مستوى التمييز بين التوليد التأهيلي والتوليد الترجمي. والتوليد المصطلحي هو أيضًا بمثابة عملية تخصيص ضرورية للغاية وتستدعيها عوامل قبلية للتشخيص والدراسة وتنجز تحت شروط استشرافية أي تندرج في مجال التوقع.

انطلاقًا من هذا التحديد، فقد صار من الطبيعي أن يتمّ التعرّف على المصطلحيّة الخاصّة باللّسانيات بواسطة رصد المولّدات التي من المتوقّع أن تكثُر فيها، لكن قد تكمن المشكّلة في معاينة المعنى (المفهوم) الجديد وما يمكن أن ينسجم معه من الناحية الصوريّة، قبل أن يُرصد المولّد نفسه كعلامة مميّزة للمصطلحيّة اللّسانيّة. وقد سبق أن أثار جون هامبلاي (John Humbley) هذه المشكّلة بقوله: «واحدة من المشكلات التي تحول دون مشاهدة المولّد لا تكمن في التعرّف على المعنى الجديد فحسب، لكن في الوصف المفهومي واللّساني لما تمّت معاينته»<sup>(27)</sup>. وأفضل حلّ لملء هذا الفراغ هو خلق فرع يتولّى نقد الاستعمالات المصطلحيّة الراجحة. والحقّ إنّ فردينان دي سوسير قد وضع اللبنة الأولى لنقد الاستعمالات المصطلحيّة وعبر عن تلك الحاجة المسيسة وتنبأ بأهميّتها منذ إقامته الأسس الأولى لعلم لسانيّ حديث وإقدامه على استبدال مصطلح حديث بآخر قديم غائبًا ما يرى أنّه يعاني من بعض النقائص التي يُبادر من ثمّ إلى نقدها، فيعمد إلى وصف الحالة وتفسيرها<sup>(28)</sup>. وكان صاحب نظرة ثاقبة في معالجاته المصطلحيّة كما كان في حقل اللّسانيات. والحال إنّ ما جاء ضمن دروس اللّسانيات العامّة بصورة مجمّلة ومصعّرة قد تطوّر تطوّر اللّسانيات ذاتها. وقد تجسّد أكثر فيما توارثه الجيل الذي جاء بعده، ولم يعفيه من نقد لسانياته، لكن قد يخشى أن يكون ذلك التقدّ أقلّ شيوعًا ممّا جاء مقعّرًا أو محدبًا.

وترضى صنافة التوليد المصطلحي للوهلة الأولى خانتين لا تسودان في واقع المصطلح اللساني العربي بالتوازن، وهما: التوليد التّأهيلي (Néologie primaire) والتّوليد التّرجمي (Néologie traductive)<sup>(29)</sup>. هذا، مع العلم أنّ للتّوليد مُطبّقين يحتكّون به في الميدان وأخصائيّين يُنظرون له ويعتنون بتفهم موادّه ومبادئه ووظائفه؛ ما يفضي إلى تقسيماتٍ أخرى له كأن يُقال التوليد الصوري والتوليد الدلالي، أو التوليد بالاشتقاق والتوليد بالمجاز<sup>(30)</sup>. وكذلك أدلى الغربيون في هذا الإطار كلّ من منظوره؛ ولاسيما في سياق معالجة

ظاهرة احتكاك اللغات<sup>(31)</sup>، بتقسيماتٍ أكثر ما تُنبئ عنه هو أنّ المصطلح ذو أبعادٍ شتى إذ يرى غي روندو (Guy Rondeau) أنّ التوليد ثلاث كلياتٍ: التوليد الصوري والتوليد الدلالي والتوليد عن طريق الاقتراض<sup>(32)</sup>؛ وكذلك يُفرّعه ألان ري (Alain Rey) إلى ثلاثة أنواع بينما يسمّيها بطريقة مُغايرة شيئاً ما<sup>(33)</sup>: التوليد الصوري (بما فيه التوليد عن طريق الاقتراض) والتوليد الدلالي والتوليد التداولي.

## 2.4 نسق التضخم المصطلحي

يُحيل مفهوم «التضخم المصطلحي» على كلّ ما من شأنه أن يزيد من نموّ التشعبات التسمويّة زيادةً مشروعةً مُستوفية لشروطها أو زيادة غير مؤسّسة بل باطلة في الغالب من حيث أسباب تواجدها. لذا، فقد سبق لأندري مارتيني (André Martinet) أن تصفح ظاهرة الميل إلى الاصطلاح العقيم وصدّر أحد كتبه بتشخيصه، وهو رائعته<sup>(34)</sup> -*Syntaxe générale nérale*. وكذلك عرّج جورج مونان في مقدّمته لـ (Dictionnaire de la linguistique) ضمن سرده للمشكلات المصطلحيّة المستعصية، على استعمال عبارة المصطلحات المتعدّدة والمتدفّقة التي تحيل على ذات المفاهيم تقريباً على إثر تفرّيع اللسانيات المجاني. لذا فقد ندّد بهذه الظاهرة التي صنفها في التضخم المصطلحي<sup>(35)</sup> أو التخمة المصطلحيّة على حدّ تعبير صالح بلعيد<sup>(36)</sup>. وهو التدفق الذي وصفه ألان ري أحد المطلّعين على المشكلات المعجميّة والمصطلحيّة والمضطلّعين بها، في المقتبس الآتي:

«يتحدّث دي سوسير عن كلمات بسيطة وكلمات مركّبة، أو وحدات تركيبية. أمّا بلومفيلد، فيتكلّم عن مورفيمات (Morphèmes) وكلمات. بينما يورد شارل بالي مصطلح سيمونتيم (Sémantèmes)؛ في حين يعلن وورف (Whorf) قيام ما أسماه وحدة معجميّة (Lexèmes) بل الكلمة أيضاً. إنّ مثل هذا التدفق المصطلحي (-*pléthore terminologique*) ينمّ عن بلاء بالغ: هو مشكل تعريف الوحدة المعجميّة. لقد سبق لدي سوسير أن وصف هذه المعضلة المصطلحيّة»<sup>(37)</sup>.

والمعضلة المَقصودة هنا هي المعروفة طبعًا بالمعالجة التي تتعلق بـ (الدليل / الدال / المدلول). وقبل ذلك علينا أن نقرّ بأنّه ثمة من أحدث تفاعلاً إيجابياً مع المفاهيم التي قدرها كلّ من فردينان دي سوسير من منطلقاته المتباينة والمتربّعة على عرش اللسانيات<sup>(38)</sup>، وتشارلز ساندرس بيرس من مقتضيات أعماله السيميائيّة المشعّة، وغيرهما ممّن تشكّلت في مخابريهم نظريات لسانية خالصة<sup>(39)</sup>، بحيث أفاد منها وزاد عليها

مما فتح أمامهم مجالاً للعمل من أجل بلورة مصطلحاتٍ جديدة ومراجعة استعمالات جارية، ولاسيما فيما يتعلّق منها بما يدعى الثنائيات التقابلية التي أصبح من عُرف البحث اللساني أن تُسند إلى دي سوسير (Les dichotomies saussurienne) وكذلك ثلاثيات بيرس السيميائية (Les triades de Peirce) التي صارت هي الأخرى تعاني من التضخّم المصطلحيّ على غرار بعض ثنائيات دي سوسير إن لم نقل كلّها. هذا التضخّم الذي يبدو للبعض فيما يراه مراجعة لبعض مسارات الثنائيات والثلاثيات. وقد سبق للنحو أن واجه التضخّم المصطلحي قديماً حيث يخيّرنا بذلك مصطفى النحاس في نصّه الآتي:

«وقد اختلفت التسميات التي تُطلق على هذه الفاء، فسيبويه يكتفي بالألّا يُجيز استخدام (الواو) أو (ثمّ) بدلاً منها، وكأنّه يُجرّدها في هذه الحالة من معنى العطف. والأخفش يُسمّيها (فاء الابتداء) حيث يقول: «والفاء إذا كانت جوابَ المُجازاة كان ما بعدها أبداً مُبتدأً، وتلك فاءُ الابتداء لا فاء العطف، ألا ترى أنّك تقول: إن تأتيت فأمرّك عندي على ما تُحبّ، فلو كانت هذه فاء العطف لم يَجْزُ السُّكوتُ حتّى تجيء لما بعد (إن) بِجواب» ويُطلق عليها ابنُ السراج وابنُ جنّي والجرجانيّ وابن يعيش (فاء الإتياع) وبعضهم يُطلق عليها: (فاء الجزاء) و(فاء الجواب) و(علامة الجزاء) و(فاء السببية) و(التّعقيب)»<sup>(40)</sup>.

فلاحظ كيف اختلفت الآراء حول وحدة صوتية وظيفية ك الفاء، فتباينت معها المصطلحات إلى حدّ حدوث نوع من تضخّم صار على النحو المدرسي أن يوفّق بين هذا الكمّ من المصطلحات. فهذا العالم يحاول تجريد الوحدة من معنى العطف والآخر يُسمّيها فاء الابتداء لا فاء العطف، وذلك في سياق (جواب المُجازاة) بينما يُطلق عليها ابنُ السراج وابنُ جنّي والجرجانيّ وابن يعيش فاء الإتياع وبعضهم يُطلق عليها: فاء الجزاء وفاء الجواب وعلامة الجزاء وفاء السببية والتّعقيب. فهكذا يؤدي اختلاف التسميات التي تُطلق على هذه الفاء، إلى تضخّم مصطلحيّ له من الأسباب ما لا يتسع هذا المقام لعرضه ومن العواقب ما عدّد كبيرٌ نكتفي منها بذكر ما أسميناه ب (آفة تضارب المفاهيم) صحيح أنّ موضوع اللّغة الذي تخوض فيه اللسانيات مطاطي كما لا نفتأ نذكر إذ يقدّم وحدات يمكن معالجتها من مختلف الزوايا ما منح لرواد الخطاب اللساني صكاً مفتوحاً لوضع مفاهيم كلٍّ من زاويته. ذلك ما أسهم أيضاً بشكلٍ واضحٍ في تضارب بعض المفاهيم ولاسيما في جوّ غياب التنسيق لا نقول التنسيق المصطلحي فحسب بل التنسيق المفهومي هذه المرّة. ثم إنّ اللسانيات في وصفها للّغة تقوم على موقع أثريّ يتشكّل من النحو والبلاغة وفقه اللّغة..الخ. فإذا استأنفنا المثال السابق وانطلقنا منه، نجد أنّ الاختلاف لا ينحصر في

التسمية بل يطال الموضوع (المفهوم أو الشيء) الذي تُحيل إليه وحدة فاء بعد أن تُصيح تدلّ على التسميات التي أُسندت إليها. لاحظ انطلاق العلماء لوصف مقطع واجد يُنتظر أن يكون من الأصوات المهملة أو الألفاظ الدالة على المعنى بالطبع ك (أخ) الدالّ على السعال على حدّ تعبير جلال الدين السيوطي أو الألفاظ المحرّفة والمهملة التي لم توضع إزاء معنى<sup>(41)</sup>، إلى وحدة وظيفيّة اشتغل عليها النحاة بلغتهم الواصفة المتشعّبة. ومن وحدة موضوعيّة رجعت وحدة (حدسيّة) يستعمل كلّ نحويّ المصطلح الفردي الذي يستسيغه إحساسه بالمعنى الذي تُعبّر عنه تلك الوحدة: من هنا الوقوع في التضارب الشديد. وكثيراً ما يرد القاموس العام كشفيع، وهو الحلّ الأوّل (الخطوة الأولى) في ترجمة المصطلحات (أن تُقارَب مقارنة لفظيّة (Approche sémasiologique)، لكن المشكل يظهر في طلب من القارئ أن يترجم المصطلح العربي (القاموس العام) فلا يتوصّل إلى ضبط المصطلح كما ورد في اللّغة المصدر إلا قليلاً. هذا كلّه لكي نبيّن أنّ التفاوت بين المصطلح كتسمية للشيء والمصطلح كتعيين لذلك الشيء قائم وأنّ الأمرين ليسا سيان. وقد أصدر دي سوسير رأيه في خصوص هذا الموضوع. اللّافت للانتباه هو أن يردّه كثير من اللّسانيين في سياق معالجاتهم المصطلحيّة. وبينما عادةً ما ينطلق اللّساني في وصفه للّغة من المفهوم (المقاربة المفهوميّة) أو من التسمية (المعالجات المصطلحيّة)، لا من الواقع اللّغوي الذي تمثّله اللّغة التي يكون على أهبّة دراستها والذي كان عليه أن يتمثّله. فالالتقاء بين الدارسين لا يمكن أن يحصل لأنّ المنطلق هو المفهوم أو التسمية وليس الواقعة اللّغويّة المتمثّلة في بياناتٍ يمكن تسجيلها موضوعيّاً ومسبقاً. بيد أنّ ما يزيد الإشكال حدّة هو أنّ الموضوع (البيانات) في مجال اللّسانيات (الخطاب اللّساني) غير متوقّر مسبقاً. وعدم مراعاة الواقع اللّغوي طال حتّى الشاهد اللّغوي الذي أصبح النموذج الواحد منه هو الأكثر تكريسا. ذلك أنّه يبدو تسخير المدوّنة (الواقع اللّغوي إذن) في الاكتفاء بالشاهد المثال الذي يقوم بل يُقام مقام القاعدة، إنّما يقع لأغراض تعليميّة، بما فيها تحقيق الاتّفاق حول القاعدة. وذلك من غير أن توحى المبادرة بأنّه قد تُسحب من هذه الأخيرة (القاعدة) الشرعية القانونيّة باعتبارها المقيمة للنظام اللّغوي والمفسّرة له والمعلّمة.

وكذلك يعبّر التضحّم المصطلحي عن ظاهرة لا تقل خطورة يمكن تلخيصها تحت لاصقة (أزمة المفهوم اللّساني)، ذلك أنّ التزايد المجاني في التسميات قد يدلّ على أزمة داخلية تمسّ المفهوم بالدرجة الأولى، ذلك أنّه إذا وصل أيّ علمٍ إلى نقطة حيث يطبعه العطل في عجلة تطوره، أخذ ينمي من مجال ألفاظه ويوسّعه توسيعاً بدون مبرّر فعليّ، أي

لا لاحتواء مفاهيم تلوح هناك ضرورة لإدماجها في مادّته لصلتها بموضوعه أو لوجود مفاهيم في طرف آخر لا يمكن تجاهلها لكن لمجرد ضمان البقاء، إن لم نقل احتكار الساحة الفكرية الثقافية العلمية كما يلاحظ كثير من الاستيمولوجيين. أما حينما نكون إزاء ورود حالة مؤدّاهَا أن أيّ تحوّل يجري على الصعيد المفهوميّ يؤدّي إلى تحوّل آخر هو صدى للأوّل قد يحدث إن على المستوى التطبيقي أو على المستوى التسموي، فالأمر لا محالة لا يعدو إلّا أن يكون طبيعيًا ومستساعًا إلى حدّ معقول: لهذا صار الرّصد المفهومي والتسموي معًا جزءًا من انشغال المصطلحيين الذين لم يتردّدوا للتصدّي له لعلّهم يُوفّقون في تبين معالم ذلك التطوّر.

وقد حدث ذلك بالفعل حينما ظهرت فروعٌ متعدّدة الاختصاصات ومتداخل المواد العلمية تلتقي كلّها عند اللسانيات مدعوة بحسب الاختصاص الذي دُفعت إليه هذه الأخيرة أو بالأحرى استُنجد بخدماتها<sup>(42)</sup>: ك: اللسانيات العصبية (Neurolinguistique) واللّسانيات الإكلينيكية (Linguistique clinique)، واللّسانيات البيولوجية (Linguistique biolinguistique)، واللّسانيات النفسية (Psycholinguistique)، واللّسانيات الاجتماعيّة (Sociolinguistique) وكذا اللّسانيات الحاسوبية (Linguistique informatique). وقد رافق ذلك انقلابٌ في المفاهيم وآخرٌ في التسميات<sup>(43)</sup>. وفي هذا يقول محيي الدين محسب وهو يرسم مخطّط هذا الانقلاب من نقطة بدايته:

«لقد أصبح البحث في اللّغة في العصر الحديث يحتلّ مكانًا مرموقًا في دائرة اهتمام الفكر والعلم. ومن ثمّ تداخلت عدّة علومٍ وتضافرت في سبيل الكشف عن جوانب تلك الظاهرة المتفرّدة: ظاهرة اللّغة. ومن الواضح أنّ نظرة متعمّقة إلى الخطوط العامّة في هذا السياق المعرفي تكشف عن مؤشّراتٍ واضحةٍ لمركزيّة اللّسانيات وتفاعلاتها التي تنضوي تحت ما شهدته النصف الثاني من القرن العشرين من ظهور موجة معرفيّة أُطلق عليها موجة (العلوم المتداخلة الاختصاصات) [...] في قلب هذا الميل إلى التكامل كانت اللّغة هي البؤرة الجاذبة؛ وذلك بسبب الإدراك الحديث لمركزيّتها في تشكيل تلك الظاهرة التي تسمّى (الإنسان). ومن ثمّ انخرط علماء الاجتماع في دراسة الطبيعة الاجتماعيّة للّغة، ولدورها في قيام مجتمع ما، أو جماعة ما، وفي تحديد أنماط علاقات الفاعلين الاجتماعيّين. وبدأ علماء النفس تُشغلهم زاوية تأثير اللّغة على مجمل مظاهر التّنظيم السلوكي، والعمليات النفسيّة المختلفة كالإدراك والتفكير والذاكرة [...] وكان لتأزر اللّسانيات مع العلوم الأخرى أثرٌ كبيرٌ في تشكيل نظريّة اللّغة وتمحيص مفاهيمها. وعلى سبيل المثال فقد كان من نتيجة هذا

التآزر نشوء هذا التداخل الاختصاصي المائل في علوم مثل: اللسانيات البيولوجية bio- linguistics، أو اللسانيات العصبية neurolinguistics أو اللسانيات الإكلينيكية clinical linguistics، أو اللسانيات النفسية psycholinguistics. وربما كان سوق التعريفات التي يقدمها ديفيد كريستال لهذه المصطلحات في قاموسه (اللسانيات والصوتيات) ملائماً لإعطاء فكرة أولية عن طبيعة الاشتغال المعرفي الذي تنطوي عليه تلك العلوم»<sup>(44)</sup>.

وهذا التداخل في الاختصاصات التي استقطبتها اللسانيات، فاجتمعت كلها تحت لوائها، يفرض شيوع الظاهرة المسماة انتقال المفاهيم من مجال إلى آخر. لكنها تستدعي من جهة أخرى حصول المعرفة بكل المجالات التي يتم انتقال المفاهيم بينها والاطلاع على المشروع الذي يوازيها والمكوّن من التطبيقات الممكنة<sup>(45)</sup>. هذا ما كشفت عنه كذلك ليلى المسعودي حينما رصدت انتقال المفاهيم ومعها التسميات بين مجالي الطب والصوتيات؛ فأجابت عن جملة من أسئلة كانت قد أحسنت طرحها، على غرار: «كيف يُستخدم المصطلح العلمي في غير مجاله؟ وهل يُنقل المصطلح معنىً ومبنىً؟ هل يُحتفظ به دليلاً ومفهوماً في هذا الاستعمال؟ هل يطرأ عليه تغيير في هذا الانتقال؟ وهل توجد مصطلحات أخرى تنافسه في المجال المنقول إليه؟ وألا يحدث هذا الانتقال بلبلة واضطراباً في الاتساق الداخلي والتماسك المفهومي للشبكة المفاهيمية من حيث تقطيعها و تسلسلها الترتابي. وهل في هذا الانتقال إغناء وإثراء المصطلح أو إنه تفتير وتقليص وأحياناً تحوير لمفهومه؟»<sup>(46)</sup>. والحال إنه كثيراً ما لوحظ أنّ قسماً ما من التسميات وما يُزعم من المفاهيم التي تدلّ عليها لا تمثل إلا مرحلة عابرة في تاريخ اللسانيات، قد تكون اختبارية أو بالأحرى انتقالية، كما هي الدراسات التي كانت سنداً لها وما تكون قد انفتحت عليه من العلوم الأخرى: فبالتالي يبقى من الغرور أن يتم ربط مصير علمٍ بكامله بما لا يمكن إلا أن يُصنّف في عداد حدّث الدراسات الحادثة في المرحلة الانتقالية. ثم تبقى أماننا صعوبة أخرى وهي أهمّ الصعاب والمتمثلة في التطور الدلالي للمصطلح. فقد يستعمل المصطلح لفترة ونتيجة التغيرات التي تحصل للعلم والظروف المحيطة به ومجموعة المؤثرات التي قد تمتدّ إلى موت المصطلح وانقراضه أو استبداله بمصطلح آخر أو إلى تغيير دلالاته التي كانت عليها. أما قضية موت المصطلح فلا تمثل خطراً كبيراً إذ أنّ ميلاد مصطلح وموت آخر دليل على قدرة الأول على التعبير الكامل على الدلالة المرادة وانقراض الثاني دليل على عدم وفائه بالدلالة المرجوة منه.

### 3.4 نسق التوحيد المصطلحي

علاوةً على أنّ المشتغلين في العالم العربي بالدرس اللساني غير متفقين على معظم المصطلحات المسخّرة في مجاله، فإنّ من بين النتائج التي أسفر عنها النسق الأول المتعلق بالتوليد المصطلحي المعايين على مستوى واقع الدرس اللساني العربي كما رأينا، هو قيام ظواهر مخلّة تمثّلت في التخمّة المصطلحيّة (نسبةً إلى المصطلحات اللسانيّة) والفوضى المصطلحية (نسبةً إلى واضعي المصطلحات) والطفرة المصطلحيّة (نسبةً إلى المصطلحيات)، وهي المظاهر التي يمكن تلخيصها ضمن نسق نقدي حللناه سابقاً وهو التضخم المصطلحي. ولهذا كان من الطبيعي أن تحصل هناك ردّة فعلٍ تابعة ومستاءة من مجموع هذه الظواهر وتفاصيل صورتها المربكة، مهما تدفع إليه فكرة العلية من رفع عقيرة الدواعي التلفيقية في الغالب.

في الواقع يُعدّ التوحيد المصطلحي النتيجة المباشرة لذلك كلّ وردّة فعل المنتظرة. فكان أحد هموم المجامع اللغويّة أن تحقّق التوحيد المصطلحي لعلّه يحلّ سوء التفاهم على مستوى التواصل ويحقّق وضوح المفهوم على مستوى العلم المعني<sup>(47)</sup>. ولكن سرعان ما استحال ذلك الهدف بدوره وهو المبرّر هناك إلى ما يُعادل اللّزمة التي تتردد على مدى كل حركة تجديدية يبادر إليها، بل هوس انجرت عنه ظواهر ثانويّة ك الميل المفرط إلى التأسيس، وإن كان ذلك الميل مفسّراً عند بعضهم بتوصية تقديم المستعمل على المولّد؛ ذلك ما نجده واضحاً لدى عبد الرحمن الحاج صالح حيث لا يزال يعاتب أولئك الذين يتسابقون إلى توليد مصطلحاتٍ كمقابلاتٍ لتلك التي حظي فيها أهل المفاهيم بسبق الوضع، بينما كان عليهم أن يبحثوا في التراث ويعيدوا استعمال الموجود<sup>(48)</sup>؛ ذلك هو أحد مفاهيم التأسيس الذي يستلزم القيام بـ مسحٍ شاملٍ لتدارك الزمن الضائع بدل الهرولة نحو أسوأ اختيار، كما يقترح عبد الرحمن الحاج صالح. وذلك أنّه من الخطأ أن يعتقد المرء أنّ ضرورة التوحيد تقوم على حقيقة الاستقرار الذي لا بدّ أنّ المصطلح اللساني قد عرفه وعلى كمال العمل الوصفي الذي يقوم به اللسانيون من جهتهم<sup>(49)</sup>. فالتوحيد ليس غاية في ذاتها، وذلك على الرغم من كونه يتعلّق بالمصطلح، وهو ما تمثّله تسمية (التوحيد المصطلحي) وعلى الرغم من كون غايات المصطلحيات الأساسيّة تكمن كما يلخصها كلّ من علي القاسمي ودانيال غواديك في: 1. صياغة المبادئ التي تحكّم وضع المصطلحات الجديدة، 2. توحيد المصطلحات وتقييسها، 3. توثيق المصطلحات ونشرها في شكل معاجم متخصصة<sup>(50)</sup>. فعلى الرغم من ذلك كلّ فينبغي تفسير أهميّة التوحيد

بالنسبة للخطاب اللساني من حيث تناول دواعيه وأهدافه. ونبّه قبل التعرّض للدواعي إلى أنّ محمود فهمي حجازي أدرج باب التوحيد المصطلحي ضمن آفاق المستقبل<sup>(51)</sup>.

إنّ أشدّ ما يجذب الانتباه بوضوح في رصيد الإنجازات اللسانية العربية النظرية والتطبيقية، هو الالتفاف حول قضية التوحيد المصطلحي التي تطلّت تحظى بالمركزيّة منذ بدء تشخيص الأزمات؛ إذ كان على هذا الرصيد أن يستجيب في ذلك لمقتضيات داخلية أقبحها الفوضى المصطلحية العارمة التي يتحمّس الجميع إلى تشخيصها إمّا جادّين أو من باب الموضة لكنهم سرعان ما يُبدون العجز أمام تحديات حللتها. كما كان على ذلك السجل أن يرضخ لشيءٍ من الإكراهات الخارجية ولبعض ضرورات التطبيع مع ما يحدث عالمياً، وذلك لكونه وريث المصطلحيات الكلاسيكية. ذلك أنّ هذه الأخيرة لم تُخف يوماً رغبتها في فرض النموذج الإغريقي اللاتيني فرضاً دولياً، إذ يؤكّد أكثر المصطلحيين الذين أعملوا قراءة على أعمال فوستر المصطلحية وهو مؤسّسها بدون منازع وأنّ هذا الأخير قد انقاد لرهان التوحيد المصطلحي بل مارس التخطيط اللغوي (المصطلحي) لأجله عن طريق ما كان يستصدره من توصياتٍ على غرار مادّة (1968) (ISO R704) الخاصّة بـ مبادئ التسمية (Naming principles) التي توصي بتبني تسمياتٍ موحّدة مؤسّسة على تراثٍ مشتركٍ حسب زعمه متمثّل في الحرف اللاتيني المكّرس، وكذا على الصياغة المصطلحية (العالمية) المعتمّدة على العناصر اللغوية الإغريقية اللاتينية. فعلى الرّغم من صعوبة إسقاط هذه المادّة المبدئية على اللّغة العربيّة التي يتميّز واقّعها بما يرجع خصوصاً إلى تميّز حرفها وكذا قواعدها الصوتية والصرفية والتركيبيّة والمعجميّة وكذلك مجال انتشارها، فقد شهدنا تصاعداً اهتمامات بعض الباحثين بتطويعها (المادّة) بحيث يسلم تبنيها عربياً بعدما حالفها الرواج أوروبياً بخاصّة وعلى الأقلّ، وذلك تحت دواعي الرقي إلى مستوى هذا الرواج دائماً وبالاعتداد على إمكانيّة التواضع. ذلك أنّ الشرط الذي يجعل الكتابة كتابة صوتية بالضرورة، هو التواضع، ومن المعلوم أنّ هذا غير مستحيل مع مرور الزمن<sup>(52)</sup>.

ويمكن أن نضرب مثلاً على هذا التسابق نحو الإسقاط من أجل التوحيد المصطلحي أحمد شفيق بمقاله المنشور في الدورية نفسها، ضمن العدد (44)، بعنوان حول توحيد المصطلحات العلمية<sup>(53)</sup>، وهو يجادل فيه حول الأمثلة التي وقعت عندها المعاجم العلميّة في الإخلال بمبدأ التوحيد ويتناول بعض عوامله كتعدّد مصادر الفعل.. الخ. هذا، وقد كُثر ترديد الكلام في قضية التوحيد المصطلحي والخوض في مقتضياته وأهمّيته وأهدافه.



وذلك بحجة ما يُتناقَلُ باجْتِئًا عن باجِثٍ من أقوالٍ تذهب إلى التصريح بدون رويّةٍ وبكلِّ بساطة بأنَّ «مشكلتنا مع المصطلح العلمي الأجنبي لم تعد في تعريبه بقدر ما هي في توحيدِهِ»<sup>(54)</sup>. والحال إنّ ذلك الإصرار يبدو أنّه قد أدخل القضية في حيز التَّمييع. لذا تردّدنا قبل الوقوف عندها، وإن لم نمتنع بدورنا عن التحرّي فيها كظاهرة في حدّ ذاتها. ولكن في ظلّ التوقّع هذه المرّة حيث سيّضح لنا أنّه لا جدوى من المنحى التوحيدى المكرّس كثيرًا في البحث المصطلحي إذا لم يعد ممكنًا في حال عدم توقّف القنوات الضرورية لنشره ولا ينبغي الدعوة إلى الكفّ عنه كما لا يستقيم الإلحاح عليه أيضًا. فإذا كان الأمر كذلك فما على الباحث إلا أن يستبق الحلول الممكنة بدل الإصرار على شيء يصعب تحقيقه إن لم نقل يستحيل. وأكثر من ذلك فإنّ البحث المصطلحي في حدّ ذاته لم يدن من القضايا الجوهرية التي كان من المنتظر أن يرتادها. وكان من أهم القضايا التي تمحور البحث حولها قضية التوحيد المصطلحي؛ وكان كلُّ تعريف يوضّع لـ (علم المصطلح) أو (المصطلحية)<sup>(55)</sup> أو حتى (المعجمية) ينطلق من التذكير بضرورة التوحيد ويرتكز على تشخيصه، ويمرّ بذكر المسوّغات، ويقف كذلك عند الدعوة إليه؛ وليس هذا فحسب، كما يُكثر الباحث من الإشارات إليه على سبيل التطبيق وكأنّ التدريب عليه يكفي لحلّه. ثم لا يفوتنا أن من أجل دواعي التقييس والقياس تتنازع الوصفية والمعيارية. وهذا ما يثبته تاريخ نشأته (القياس) وتطوره في النحو العربي إلى أن بلغ الصياغة التي صاغها الأنباري. إذ نشأ نشأة فطرية مرتبطة بالاستقراء الذي أفضى إلى القاعدة النحوية وملاحظة مدى انطرادها في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة وتقويم ما يشذ عنها من نصوص اللغة<sup>(56)</sup>. ثم أصبح القياس أصلًا في الدرس النحوي ومن أسس الدراسة النحوية التي تنبني عليها القواعد ويوزن بها الكلام.

وهنا يجب الإشارة إلى أهم عامل يقف وراء عطالة غاية التوحيد المصطلحي ألا وهو غياب التّسيق المصطلحي الذي يعدّ أفدح ما يكّلل هذه الوضعية النموذجية المشخّصة التي هي في الحقيقة مشروع الوضعية في مقابل الوضعية المسبقة وفق الثنائية التي صاغها جان بول سارتر<sup>(57)</sup> فيما يخض التّوحيد المصطلحي غياب التّسيق المصطلحي. إنّهُ لَمِن المفارقات العجيبة أن يكثر الحديث عن التّوحيد المصطلحي مع درجة الإصرار، ومع ذلك يظلّ التّسيق المصطلحي مقدّرًا تقديرًا شكليًا إن لم نقل مغيبًا من غير إتباعه الممارسة الفعلية في الميدان. وما يزيد هذه الوضعية سوءًا هو تعدّد الجهات العربية المختصة بالوضع المصطلحي (التّوليد المصطلحي) وتجاهل بعضها بعضًا. نذكر من

أشكال هذه الجهات المعنوية بشأن الوضع والتوحيد والتنسيق معًا، المجامع اللغوية والعلمية، المنظمات القطرية والعالمية، الهيئات الوصية، الاتحادات العلمية والجمعيات الثقافية والمهنية والصناعية علاوةً على الجهود الفردية.

وهنا نشدد على أنه مع تعدد هذه المؤسسات وتنوعها، فالمصطلح اللساني العربي يعاني من غياب التنسيق بين هذه الجهات في حد ذاتها. وليس هذا فحسب، بل يعاني المصطلح اللساني العربي من الافتقار إلى منهجية موحدة لكيفية التعامل مع المصطلح الوافد ومقابلته بمكافئ ناجح على الأقل من حيث الفصاحة اللغوية. إضافة إلى تعدد المرجعية اللغوية للمصطلح ما بين المغرب والمشرق، وتنوع الآليات التوليدية ما بين تعريب الدخيل وتأصيله، وإحياء التراث، والتوليد الصوري (الاشتقاق) والدلالي (المجاز)، والنحت. وبالإضافة إلى ذلك كله، فإن البحوث اللسانية والمصطلحية الأكاديمية تفتقر إلى دراسات تقابلية تعنيم في إطار التهيئة اللغوية العامة والخاصة من المقابلة بين سنن التوليد في اللغة العربية واللغات الغربية المختلفة؛ وعدم الفهم الدقيق للمفهوم الذي يرمز إليه المصطلح الأجنبي مما ينتج عنه اقتراح مقابلات غير موفقة في معظم الأحيان؛ وسرعة عملية الترجمة، نتيجة كثرة المنتج المصطلحي الغربي الذي ينتظر التأصيل. فيضطرّ المعرّب نظرا لضيق الوقت، إلى النحو نحو أسهل طرق الوضع، مما يفضي إلى تراكم الدخيل. ومع قلة التنسيق تتراكم كل هذه المشكلات.

#### 4.4 نسق التأصيل المصطلحي

يمكن إطلاق على هذا النموذج وصفاً مؤدبا هو (هوس التأصيل) الذي للأسف لا يقضي بما يجب أن تكون الأمور عليه أي من باب التوقع الهادف، ولكنه ينم عن واقع سائد وكاسح. لقد مرّ علينا سابقاً أنّ أحد هموم المجامع اللغوية أن تُحقّق التوحيد المصطلحي. وسينتهي بنا المطاف أدناه إلى أنّ الهدف من ذلك التوحيد هو حل مشكلة سوء التفاهم على مستوى التواصل وتحقيق وضوح المفهوم على مستوى العلم المعني. ولكن سرعان ما استحال ذلك الهمّ التوحيدي وهذا الهدف التواصلية والتفهمية<sup>(58)</sup> بدورهما وهما مبرران هناك إلى ما يُعادل لازمة القصيد التي تتردد على مدى كلّ البحوث والعروض والمناقشات، بل تحوّل إلى هوس انجرت عنه ظواهر ثانوية ك الميل المفرط إلى التأصيل. ونجد درجة هذا الهوس متباينة من باحثٍ إلى آخر، وبين من يكتب فيه مباشرة<sup>(59)</sup> ومن يوحى به أقسام من الباحثين، وكلّ يعلّله حسب تقديره للأشياء وتتفاوت العلل بين المقبول والمرفوض.

إذ نجده مفسّرًا عند بعضهم بتوصية تقديم المستعمل على المؤلّد. فالمستعمل الشائع والموجود أفضل من المؤلّد الغائب والمنحصر استعماله في زاوية ضيّقة ومجهولة عادةً والذي لا يعلم حتى واضعه ما المصير الذي ينتظره. ثم إنّ ذلك المستعمل الذي يُؤصّل إلى أن يصيح معروفًا جديرًا بأن يلتفّ حوله عددٌ كبيرٌ من المتعاملين بالمصطلح بحكم تواجده المسبق وتاريخه القديم.

ونلاحظ هنا أنّ التأصيل ليس إحياء القديم ولا مجرد الرجوع إلى القديم لأنّ الإحياء يشمل حتّى المهمل الذي يدخل هو الآخر في حكم الغائب ويمكن اعتبار التأصيل جزءًا منه. مع العلم أنّ المصطلح القديم يُحيى لما يُتوسّم فيه من الغرض الكبير الذي يؤديه في عصرنا. بل إنّ الإحياء يُعمد فيه إلى آلية تحويل المعنى اللغوي القديم للكلمة العربية وتضمينها المعنى العلمي الجديد. وهذه العلة وهي مجموعة ومتسلسلة هكذا نجدها واضحةً لدى عبد الرحمن الحاج صالح الذي لا يزال يعاتب أولئك الذين يتسابقون إلى توليد مصطلحاتٍ كمقابلاتٍ لتلك التي حظي فيها أهلُ المفاهيم بسبق الوضع؛ بينما كان عليهم أن يبحثوا في التّراث ويعيدوا استعمال الموجود قبل أن تذهب بهم المذاهب وتتشتّت الجهود بحثًا عن المقابلات<sup>(60)</sup>. ذلك هو أحد مفاهيم التأصيل الذي يستلزم القيام به مسح شاملٍ لتدارك الزمن الضائع بدلَ الهرولة نحو أسوأ اختيار. كما يقترح الأستاذ الاشتغال على توليد المفاهيم وهو يربط المسألة بضرورة تطوير البحث العلمي. وكذلك يشير إلى هذه النقطة أحدُ المشاركين في ندوة التّرجمة في الوطن العربيّ: نحو إنشاء مؤسسة عربيّة للتّرجمة (2000)، إذ يقول:

«نجد المصطلح العلمي يعود في نَسَبِه نشأةً وتكوينًا إلى مركز أو موطن النشاط العلمي الاجتماعي. وحيث توجد مراكز البحث العلمي توجد مراكز الإنتاج المعرفي التي تُبدع اللّغة أو المصطلح تعبيرًا عن نشاطها الاجتماعي، وتكون هي موطن تصدير المعرفة والفكر والمصطلح. وتظهر هنا مشكلة الانفتاح، التلقي والترجمة والقدرة على الاستيعاب والمواكبة، شريطة أن يعرف المجتمع طريقة ومفاتيح النهوض، ومن ثم تكون له معايير الاختيار»<sup>(61)</sup>.

وبينما اقتصر بعضُ الباحثين على ممارسة التأصيل على المستوى اللفظي إذ استهدفوا تحليل التسميات واستبدال بعضها بأخرى، توجّه بعضهم الآخر إلى تأصيل شيئًا من المفاهيم الحديثة المرفقة بتسمياتها المؤثرة ثقافيًا وعلميًّا وإعلاميًّا؛ إمّا عن طريق

تعليل مردوديتها آتياً أو عبر استرجاع الجهاز المصطلحي القديم للتدليل على جدارتها. يشكّل هذا التوجّه في غالب أبعاده أعرافاً جديدة بتحويلها إلى مجالٍ للفحص والدراسة. غير أنّ هاجس عبد الرحمن الحاج صالح التأصيلي صار مركزاً أكثر على رفض التبعية للغرب في مجالات الدرس اللساني، ثمّ إنّنا بعدما فحصنا هذا الرّفص وجدناه مؤسساً على مبررات أعلن عنها الباحث منذ أن اضطلع بدور المعرّف باللّسانيات الحديثة بتحديد رقعته وتحليل مفاهيمه، وهو تحليلٌ يرجع فضلاً عن أسبابٍ أخرى إلى شعوره «وشعور كلّ من ألمّ بشيء من هذا الفن بالفرغ المَهول الذي يوجد الآن [ بداية السبعينيات ] في صلب الدراسات العربيّة المتعلّقة بعلم اللسان البشريّ العام»<sup>(62)</sup>؛ ولما اقتفينا ذلك الهاجس اكتشفنا له تبعاتٍ وخلصنا إلى نتيجة تقول إنّ هذا الهاجس أوقع اللسانيّ في حتمية إعادة الاعتبار للتراث إلى درجة الهوس الذي لا يكاد كلُّ من عرف قيمة ذلك التراث أن يفرّ منه؛ وهذا لا ينسبنا من عمل وفق مبدأ التراث من أجل صدّ أبواب التحديث<sup>(63)</sup>.

وبفعل هذا الهوس وذاك الهاجس وجدنا الباحث جريئاً في أحيانٍ كثيرة في مواقف انتقاد الأسبقية المعرفيّة التي تُلحِقها بعض الأقلام بعلماء غربيين لكن من غير أن يغمّط فضل من اشتهر منهم، بل أحياناً نلفيه يتعمّد الإشادة بمن يبدو أنّه عمّط حقّه ويقوم بدور بعث تراثهم (العربيّ) أو (الشرقيّ) في أحسن التعليقات التي يسوقها وبطريقة ملفّته للانتباه. «[...] أمّا الدراسة العلميّة لهذه الأوضاع فلا يمكن أن تكتفي بالوصف الساذج والتصنيف المشجر لأجزاء اللّغة بالنظر إلى وظائفها فقط، إذ لا بدّ من أن تميّز بين ما هو مرضيّ عنه في هذه اللّغة عند أصحابها الذين تواضعوا عليها (أصحاب العادة الأولى، حسب تعبير الجاحظ) وبين ما هو مرفوض وإلاّ وقع تخليط فاحش بين النظام والبنية وما هو تحوّل زماني يصاب به فيصيرُه إلى نظام آخر غير الأوّل»<sup>(64)</sup>. ثمّ وضع في الهامش من الصفحة نفسها ما نصّه: «نلمّح بذلك إلى ما أحدثته مدرسة النحو التوليديّ التحويليّ الأمريكيّة من تمثيل لبنية الجملة بتفريع الفروع على شكل شجرة، وصاحبها نوام تشومسكي». فكذلك على مستوى المصطلحات. فلا يزال يتعقّب مفهوم (الاقتصاد) حتّى يحصّله<sup>(65)</sup> مفهوماً وتسميةً ويعمد إلى تأصيله في الدرس اللّغويّ العربيّ، إذ يقول:

«إنّ اللّغة إذا صارت تُكتسب الملكة فيها بالتلقين إذا اقتصر هذا التلقين على صحّة التعبير وجماله فقط (أو ما يبدو أنّه كذلك) واستهان بما يتطلّبه الخطاب اليومي من خفة واقتصاد في التعبير وابتدال واسع للألفاظ تقلّصت رقعة استعمالها، وصارت لغة أدبيّة محضة وعجزت حينئذ أن تعبّر عمّا تعبّر عنه لغة التخاطب الحقيقيّة سواء كانت

عامة أم لغة أجنبيّة. ونعني بالاقتصاد ههنا ما كان يعنيه العلماء العرب قديمًا من كلمة الاستخفاف؛ وهي عبارة عن نزعة المتكلم الطبيعيّة إلى التقليل من المجهود العضلي أو الذاكري عند إحدائه لعباراته في حالة الاستئناس وعدم الانقباض. فكلّما كان المقام مقام أنيس كان المتكلم إلى حذف ما هو غنيّ عنه لإبلاغ مراده أميلَ وأكثرَ ارتياحًا. وهذا هو بالذات ما يمنح للغة حيويّتها»<sup>(66)</sup>.

ونرشح من المصطلحات: حالة الاستئناس وعدم الانقباض. أمّا إدخال فكرة (المجهود العضلي أو الذاكري) فينتابنا الريب أن تكون أصيلة وألّا يكون الباحث قد طوّع من خلالها معرفته اللسانيّة الحديثة لما يتصوّره أنّه من نسج القدماء ووضعهم: فهذا ما يمكن أن يُعتَبَر تواجد التسمية في التراث وملازمة. ثمّ يسترسل في الحديث على هذا المنوال: (فكلّما كان المقام مقام أنيس كان المتكلم إلى حذف ما هو غنيّ عنه لإبلاغ مراده أميلَ وأكثرَ ارتياحًا. وهذا هو بالذات ما يمنح للغة حيويّتها). بيد أنّ هذا الهوس قد ابتعد ببعض الدارسين إلى حدّ الاستشهاد بالمحدثين لتعزيز آراء القدماء. هذا ما يصنعه إبراهيم أنيس في المجال الصوتي، حيث يستشهد: «ولقد كان للقدماء من علماء العربية بحوثٌ في الأصوات اللغوية شهد المحدثون الأوروبيين أنها جليلة القدر بالنسبة إلى عصورهم، وقد أرادوا بها خدمة اللغة العربية والنطق العربي، ولاسيما في الترتيل القرآنيّ، ولقرب هؤلاء العلماء من عصور النهضة العربية، وإيصالهم بفصحاء العرب كانوا مرهفي الحسّ، دقيقي الملاحظة، فوصفوا لنا الصوت العربي وصفًا أثار دهشة المستشرقين وإعجابهم»<sup>(67)</sup>. فاللجوء هكذا إلى الغير الذي ينفذ الغبار عن الكنز الأصيل (المدفون) لكي نعرف قيمته بعد أن يكون ذلك الغير قد أعمل عليه (التراث) دراسة تقويمية، هي علامة عربيّة تكاد تكون أصيلة في حدّ ذاتها. في بحثه عن المضامين اللسانيّة يعمد عبد السلام المسديّ إلى عمليّة أولى تتصل بالتنزيل المنهجيّ، فهناك: «منهج مستحدث محوره استنطاق التراث العربيّ بصفة شاملة، من موقع المنظور اللسانيّ، وباستغلال التصورات اللسانيّة المعاصرة لإخصاب التراث، ثمّ لغاية إثراء العلم اللسانيّ المستحدّث»<sup>(68)</sup>.

وعادةً ما يُنزل الباحثون ذلك التأصيل موقعين متباينين متكاملين، حسب اعتبار معيارين معروفين في مجال التّرجميات، وذلك تبعًا للحدّ الثاني للإشكاليّة المزدوجة التي تعترض طريق المصطلح اللساني العربي. والمعياران هما: أوّلًا اعتبار مدى التوافق بين اللّغة المصدر واللّغة الهدف، وثانيًا التثبّت من مسألة اظتراد المصطلح. يشير رشيد بن مالك في هذا الباب متحدّثًا عن المصطلح السيميائي، إلى أنّ «الوقوف عند بعض المصطلحات

يرتكز أساسًا على ضبط مفاهيمها في اللغة الأصلية والتحقق، أولًا، من توافقها مع الحالات الدلالية في اللغة الهدف، والتّظر، ثانيًا، فيما إذا كان استعمال هذه المصطلحات مَطْرَدًا أم أنه يشكّل حَرَقًا لما هو جارٍ به العمل في البحوث السيميائية الرَّاهنة»<sup>(69)</sup>. هذ، مع ضرورة الإشارة إلى أنّ التّأصيل لا يَطال المصطلح اللساني العربي فحسب، إنما يشمل المصطلح الغربي.

#### 5.4 نسق الرصد المصطلحي

إنّ الرصد المصطلحي مقتضى يفرضه البعد الاجتماعي الذي ينطبع به المصطلح. وكذلك أملى هذا البعد زاوية التّخطيط اللّغويّ ثمّ التخطيط المصطلحي، التي ما من شكّ في أنّها ذات حسناتٍ من شأنها أن تُقلع الواجد عن الاعتقاد بأنّ التخطيط لا طائل من ورائه بحجة أنّه تخمينيّ بالدرجة الأولى. بيدَ أنّه لا يمكن صنع أيّ خطة ولا سياسة يُتعامَل وفقها المصطلح، بما فيه المصطلح اللّساني خارج القراءات النقدية التي يتكفل بها دارسون متطلّعون ومطلّعون على مشكلات ذلك المصطلح من جذورها إلى امتداداتها. وبوصف المصطلحات أنظمة عاكسة لمستوى البحث العلمي: وذلك بما لها من دور كبير في الاتصال اللغوي وما تقوم به من تسجيل الملاحظات، ووضع الفروض، وإثبات النظريات، ووصف عمليات الإنتاج، وتسمية المنتجات؛ وجب أن يتمحور الاهتمام حول تحيين الجذازات المصطلحية بهدف تكوين منظومة متكاملة للمصطلحات تدل بوضوح على المفاهيم المنشودة، وتكون أداة مفيدة في عملية الاتصال اللغوي. وهذا جانب عملي تزامني ويختلف عن البحث العلمي التاريخي في المصطلحات عبر القرون. وفي إطار الوظيفة الاتصالية للغة وتزايد المفاهيم الحديثة يكون للمصطلحات الموحدة دور حاسم في تنمية المعرفة العلمية.

وإذا ذكرنا أنفسنا بواقع الرّصد المصطلحي على مستوى الدّرس المصطلحي والمعجمي الغربيّين امتثالًا، ألفيناه متطوّرًا معزّرًا مكرّمًا تحت تسمية التّفّ حولها جمهور العلماء والمختصّين وباقي الشّركاء، ولا يزال تُقبِلُ عليه أرقام الباحثين بالدّراسة والبنيّة<sup>(70)</sup> (Structuration) مطّلقين عليه اسم (La Veille terminologique) هذا إذا اكتفينا بالعرف الفرنسي. ويتولاه فريق من المهندسين في التخصّصات الحاسوبية بالتنسيق مع اللّسانيين والدّلاليين والمعجميّين والمصطلحيّين، وهم يجتهدون في تجهيز عتادٍ تقانيّ ورقميّ هائلٍ لفائدته. بينما نُلفي واقع حال الأقطار العربيّة لا يزال في وضع تشخيص

للتحديات التي يُتوقَّع النهوضُ بها؛ وذلك لعقلنة مشروع الرّصد على الأقلّ.

لقد اهتمّ جورج مونان في قاموس اللّسانيات الذي أشرف عليه بتحديد مصطلحيّة أيّ علمٍ بوصفها «مجموع الألفاظ الفنيّة التابعة لأيّ علمٍ أو فنٍّ، والتي تُولّد مع تطوّر التخصص في المعرفة العلميّة كما في النشاط الصناعي والتجاري.. الخ»<sup>(71)</sup>. فما يهّمنا إبرازه هنا كما فعل صاحب هذا التّحديد هو الطابع الحركي للتخصّص الذي لا بدّ أن يوازيه تقصّد بناء صرحٍ مصطلحيّ. ومع ذلك فلا تلبث مصطلحيّة أيّ علمٍ حتى تتغيّر مهما يُسعفها الاستقرار. من هنا تغلب على الكتابات اللّسانية معالجاتُ مصطلحيّة من شأنه أن تعد ميدانا للرصد المصطلحي. ذلك أنّه ليس من السّهل اقتحام البحث في أيّ مجالٍ علميٍّ ولا الإقدام على بناء صرحٍ مصطلحيٍّ بغير إجراء معالجة مصطلحيّة ومن دون إعداد لغة واصفة تتعهّد في الأقلّ التمييز بين ما هو لغة مدروسة وما هو لغة دارسة.

إنّ التركيز على تدقيق المفاهيم هو ما نلفيه بقوة في مجال اللّسانيات حيث تقوم تلك اللّغة الواصفة بالتعليق على المصطلحات اللّسانية في صلب المتن أو في الحدود الهامشيّة المتاحة: ما يجيز بعض المصطلحات ويُسقط غيرها ضمن عمل راصد للمصطلح اللساني. فكّرنا مليّاً في مثل هذه اللّغة الثانية فقصّنا الدّراسات التي تعدّ تعليقات على استعمال مصطلحيّة، فلم نجدها تستغني عن تجهيز مصطلحات ناقدة ودارسة وواصفة لغيرها من المصطلحات. ونجد هذا العمل عند الغربيّين أقرب إلى المقدّمات التي يُعمد فيها إلى تجهيز مصطلحاتٍ خاصّة وهو عملٌ لا يقلّ أهميّة عمّا يتمّ عادةً في حدود البحوث المعجميّة. لهذا تتكرّر تسمية (Préambules terminographiques) عند بعض اللّسانيين النقاد لتعيين هذه الواجبة النقديّة كما قام به مثلاً كلٌّ من فرانك نوفو (Franck Neveu) وبيتر لوريس (Peter Lauwers) في سبيل تمييز مفهوم (72) tradition grammaticale. بيد أنّه كلّما انتاب اللّساني شكٌّ ما حول إيّ تسمية من حيث (سوء وصفها للمفهوم) بادر إلى النقد واستطرد في استحضار البراهين حول ما يُبديه من الحرص على أن تكون عليه الأمور، هذا لكي تستقيم التسمية التي يرى فيها غالباً أنّها مناطق مشتبهة.

إنّ اللّغة الواصفة حينما تُوضَع في مقابل اللّغة الطبيعيّة هي تلك التي تصف هذه الأخيرة (من هنا يقال للّغة صلاحيات أن تصف نفسها أي اللّغة الطبيعيّة) أما اللّغة الموصوفة فهي هذه اللّغة الطبيعيّة أو كما يدعواها البعض (Langage mondain) باعتبارها لا تصف نفسها بقدر ما تصف العالم وتدور حوله وتتعلّق به وتشتغل عليه وهو ما يمكن

ترجمته حرفيًا اللّغة حول العالم أو عن العالم. ويُقصد باللّغة الموصوفة في مقابل اللّغة الواصفة المادة اللّغوية أو المعطيات التي يقوم اللّساني بوصفها. وثمة ثلاثة لسانيين قد أولوا عناية خاصّة للّغة الواصفة بل أولعوا بدراستها من باب معرفة الكيفيّة التي تشتغل بها وهي تسترشد خاصّة بالهدف الأوّل المصوع تخت مسمى (بناء صرح مصطلحيّ). وهم لويس يلمسلف (73) ورومان ياكوبس (74) وزليخ هاريس (75)؛ إذ يكثر عندهم مقابلة اللّغة الواصفة باللّغة الطبيعيّة (76). فهذا زليخ هاريس يقول: «نسمي الجمل الواصفة تلك الجمل التي تقول شيئًا عن الجمل أو المقطوعات التابعة للغة الطبيعيّة» (77).

كما يَعتبر برتيل مالمبرغ (Bertil Malmberg) من السويد، أنّ أوّل مَنْ أطلق مصطلح لغة واصفة وأدخله في الدّراسات اللّسانية، هو لويس يلمسلف؛ وذلك حينما أدرج مفهومه ضمن مفهوم الدليل اللّغوي على الرّغم من الطّابع الاصطناعي الذي يتحلّى به (78). وتلحق بهؤلاء الثلاثة جوزيت ري ديوف (Josette Rey-Debove) من فرنسا بصفتها منظرّة للّغة الواصفة. وبينما يزعم كلٌّ من Joseph Courtés & Algirdas Julien Greimas من فرنسا أيضًا، أنّ مصطلح (Métalangage) قد وُضع أوّل الأمر من قبل مدرسة فيينا وخاصّة الفرع البولندي، ولاسيما العالم ألفريد تارسكي 1902 - 1983 Alfred Tarski من بولندا، وُضع للتفريق تفريقًا كاملاً بين اللّغة التي تتحدّث عنها واللّغة التي تتحدّث بها. وهو ما جاء في قاموسهما كالآتي: «- afin de distinguer nettement la langue dont nous par- Sémio-) (لغويّة) (linguistique) من قبل يلمسلف وإلى اللّسانيات من طرف هاريس (79). وهذا جزء ممّا ذهب إليه الباحث الجزائري أحمد يوسف حينما أبرز دور أتباع حلقة فيينا من المناطق التي طبعوا هذه اللّغة بطابعهم الخاص، فيُسجّل في هذا الشّأن: «استلهم علماء اللّسانيات مفهوم اللّغة الواصفة من بحوث المناطق؛ ولاسيما من أعضاء حلقة فيينا مثل كارناب، وكذلك العالم الرياضي والمنطقي ألفريد تارسكي (A.Tarski) أحد أبرز أعضاء مدرسة (لفوف وارسو)؛ حيث نلّفنا أنّ هذا المفهوم الذي اصطنعه كارناب في كتاب (التركيب المنطقي للّغة) قد استمدّه من الرياضيات الواصفة (هيلبرت) التي هي لغة منطقيّة منوطة بتحليل الرياضيات وتطهير الحساب من وجود أيّ تناقض فيه؛ وذلك بإقامة قواعد للبنى التركيبيّة الداخليّة المترابطة» (80).

وأجدد اللّسانيين العرب الذين يمكن الإشادة بفضلهم في مجال الالتفات إلى لغة اللّسانيات الواصفة عبد القادر الفاسي الفهري الذي كثيرًا ما طرح مشاكل الهوية أو



الخصوصية وكذا التماسك الداخلي للخطاب اللساني<sup>(81)</sup>. وكذلك فعل عبد السلام المسدي حينما تناول مشكلات المصطلح مقرونة بالنقد وبالطرح الاستيمولوجي<sup>(82)</sup>. ونلاحظ أنّ مصطلح (Métalangage) قد أدخل في الدرس اللساني العربي من مختلف الأبواب المفتوحة: اللسانيات، السيميائيات، المنطق؛ وبمختلف لغات المصدر المتاحة (الفرنسية والإنجليزية أساسًا): من هنا أحد مصادر الاختلاف في ترجمته بمقابلاتٍ عربية ك اللّغة الواصفة أو اللّغة الفوقية أو اللّغة الماورائية أو حتى بتعريبه إلى الميتالغة<sup>(83)</sup>. الخ، كما يشهد المقتبس الآتي ومجال مرجعه بل وحتى طريقة رسم المصطلح بالحروف اللاتينية المختلفة عن المعتاد: «تفاديا لاستخدام بعض المصطلحات التي يمكن أن توهي بعد ميتافيزيقي مثل «اللّغة الماورائية» أو «ما بعد اللّغة» إلخ. كقابل للمصطلح Méta- langage، نقترح مصطلح «اللّغة الفوقية». وعليه فنستخدم مصطلحي «اللّغة الفوقية» أو «اللّغة الواصفة» عندما يتعلّق الأمر بالمفهوم العام، ونحتفظ بمصطلحات «لغة اللّغة» و «لغة لغة اللّغة» إلخ، للحالات التي تستلزم تحديد وتعيين مرتبة اللّغة المقصودة في سلّم تراتبية اللّغة»<sup>(84)</sup>.

غير أنّه، وعلى الرغم من تركيزنا على الباحثين المذكورين في الساحة العربية، قليلًا ما نعر على كتابًا موضوعًا بالعربية في (اللّسانيات)، أو بالأحرى في الخطاب اللساني، لا يفتح فيه صاحبه أقواسًا من أجل وضع ملاحظاتٍ تخصّ اللّغة اللّسانية الواصفة المتبنّاة أو المفضّلة لديه ولو أبسط ملاحظة: لهذا سنرى أدناه أنّ الكتب المداخل التي تعجّ بها مكتبات كلّ الجامعات (العربية)، من حيث يتمّ الأخذ بعلم اللّسانيات، هي التي أشعرت بضرورة الالتفات إلى طرائق صوغ المصطلحات. بيد أنّه، ولما كان جلّ كتاب هذه الأخيرة غير لسانيين بمعنى التكوين والتطبيق والممارسة المستمرّة، تسبّب ذلك في مشكّلةٍ ثانويةٍ تمثّلت في اعتقاد الناس أنّ هذه الأخيرة تُجسّد اللّسانيات بحق، فتشبّث القراء بنوعٍ من مصطلحيةٍ لسانيةٍ يُعتقد أنّ فيها نصيبٌ تمثيليٌّ ما (représentative) ولا تعكس بكلّ جلاء واقع المصطلحية المكرّسة التي يغلب عليها البساطة والمباشرة، لأنّها تعليقاتٌ عليها وشروحٌ لها ومقارناتٌ ببعضها البعض وهي ما يُصنّف في الخطاب اللساني أكثر منه في اللّسانيات. بيد أنّ هذا ما يجعلها بيئة يستفاد منها في الرصد المصطلحي، لكن لا تتوقّع أن يمثّل صورة التماسك المنتظرة. ذلك أنّه كثيرًا ما اعتُقد أنّ التعرّف على المصطلحية الخاصة باللّسانيات إنّما يتمّ بواسطة رصد المولّدات التي من المتوقع أن تكثُر فيها، لكن قد تكمن المشكّلة في معاينة المعنى (المفهوم) الجديد وما يمكن أن ينسجم معه من الناحية

الصوريّة، قبل أن يُرصد المولّد نفسه كعلامة مميّزة للمصطلحيّة اللّسانيّة. وقد سبق أن أثار جون هامبلاي (John Humbley) هذه المشكّلة بقوله: «واحدة من المشكلات التي تحول دون مشاهدة المولّد لا تكمن في التعرّف على المعنى الجديد فحسب، لكن في الوصف المفهومي واللّساني لما تمّت معانيته»<sup>(85)</sup>.

وأفضل حلّ لملء هذا الفراغ هو خلق فرعٍ يتولّى نقد الاستعمالات المصطلحيّة الراجحة<sup>(86)</sup> كما رأينا أعلاه ضمن نقطة (المصطلحيات النقدية). والحقّ إنّ فردينان دي سوسير قد وضع اللبنة الأولى لنقد الاستعمالات المصطلحيّة وعبر عن تلك الحاجة المسيسة وتنبأ بأهميّتها منذ إقامته الأسس الأولى لعلمٍ لسانيّ حديث وإقدامه على استبدال مصطلح حديث بأخر قديم غالبًا ما يرى أنّه يعاني من بعض النقائص التي يُبادر من ثمّ إلى نقدها، فيعمد إلى وصف الحالة وتفسيرها. وكان صاحبَ نظرةٍ ثاقبةٍ في معالجاته المصطلحيّة كما كان في حقل اللّسانيات. والحال إنّ ما جاء ضمن دروس اللّسانيات العامّة بصورةٍ مجمّلة ومصغّرة قد تطوّر تطوّر اللّسانيات ذاتها. وقد تجسّد أكثر فيما توارثه الجيل الذي جاء بعده، ولم يعفيه من نقد لسانياته، لكن قد يُخشى أن يكون ذلك النّقد أقلّ شيوعًا ممّا جاء مقعّرًا أو محدّدًا.

## خاتمة

وفي خلاصة هذه المداخلة، نذكّر بأنّ علاقة العجز المصطلحي بالتوليد المصطلحي علاقة تشخيصية علاجية. وقد يترتب عن هذه الوضعية العلاجية أعراض جانبية، أهمها التضخم المصطلحي الذي يتوزع على مصراعين: التسمية وهو ما يسمى التعددية المصطلحية أو التخمة المصطلحية، والمفهوم وهو ما يسمى التضارب المصطلحي أو اللبس المصطلحي. وكلها تشكل معضلات لأنها لا تستوفي شروط الوحدة المصطلحية التي ينص أهم مبادئها على الأحادية التسمية والأحادية المفهومية. أما علاقة التضخم المصطلحي والتأصيل المصطلحي علاقة وقائية واستثمارية. ذلك أنّ بعض النقاد يتحرون الحذر في التوليد المصطلحي الذي رأينا أنه سببا من أسباب التضخم المصطلحي، وذلك عن طريق آلية التأصيل التي تقيم الفارق بين ما هو موجود في التراث وما هو وافد إلى الثقافة العربية عن طريق الترجمة. وهو ما يؤول إلى العمل وفق مبدأ التنوع أي تخصيص التسميات القديمة لمفاهيم جديدة في حدود الوعي المصاحب. أما علاقة العجز المصطلحي بالتأصيل المصطلحي علاقة تفسيرية. أي كثيرًا ما يفسر العجز المصطلحي باللجوء إلى التأصيل الذي قد يعطل وتيرة الاجتهاد على مستوى المفهوم والتسمية معًا. وأهم ما أدى إليه العجز المصطلحي كخلفية متجذرة في الممارسات ما قبل التأثير بالدرس اللساني الغربي، هو التوليد المصطلحي.

بناءً على ما سبق نقترح النظر إلى البنية التي تتماسك بها هذه الأنساق بأسرها على أنها تمثل رؤية استشرافية يمكن الإطلاق عليها اسم الوعي المصطلحي الذي يجب أن يسود الثقافة اللسانية العربية بالدرجة الأولى لأنها عصب وجود الأمم، بحيث لن يكون هناك مجالاً للعفوية في التعامل مع المصطلحات اللسانية ولاسيما الوافدة منها، والتي تكون قد انتقلت من الغرب إلى البيئة العربية عن طريق الترجمة والتعريب في بادئ الأمر؛ ولا سبيل إلى الارتجال فيما ينحوه اللسانيون إلى التوالد من داخل اللغة العربية الموسومة بنمائها. وإن كان من الملاحظ، في هذه الجهود الفردية سمة عدم اقتران الترجمة والتعريب بمبادئ منهجية دقيقة، وتعذّر الاتفاق المسبق، وعدم مراعاة الأبعاد النظرية لمشكل المصطلح، أو المقاربة بين اللغات بغية التوصل إلى استنتاج رائع يتمثل في تقارب الأفكار البشرية على المستوى الفكري، أو الأخذ في الحسبان خصوصية كل لغة، فلكل لغة درجة من التعقيد. والأکید أنّ صوغ المصطلحات والمفاهيم مرتبط ارتباطًا وثيقًا بقوانين تفكير المفكرين والنقاد. والمصطلحات واحدة من هذه القوانين: لذا فهي في اللغات، تتطور بحسب قدرات أصحابها وعن طريق خبراتهم وممارساتهم.

## هوامش ومراجع

- 1- مازن الواعر، دراسات لسانية تطبيقية، دمشق: 1989، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ص51-52.
- 2- إنّ مفهومي (التفاضل والتكامل) مستعاران من ميدان الرياضيات، ينظر: رمضان محمد جهيمة وأحمد عبد العالي هبّ الرياح، التفاضل والتكامل، ج.1، ط.3، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، (د.ت).
- 3- وهو يطرح الإشكالية في مقاله القيمُ مُراعياً أبعادها المختلفة: F. Gaudin, La politique linguistique par le trou de la serrure ou les aventures du mot-clé, Terminologies nouvelles, n° 18 (Terminotique & documentation, préparé par John Humbley), Rint-AFCFB, Bruxelles, Juin 1998, (p.53-55), notamment p.53
- 4- وكان ذلك في نفس العدد من دورية Terminologies nouvelles، يُنظر: M. Holzem, La thèse et son auteur : voie d'une nouvelle complémentarité terminologie-documentation, Terminologie et documentation : pour une meilleure circulation des savoirs, Ed. ADBS, Paris, 1999. (nologies nouvelles, n° 18, (p.28-35).
- 5- F. Gaudin, La politique linguistique par le trou de la serrure, p.54-55
- 6- ينظر: يوسف مقران، المصطلحية اللسانية: من الوعي المفهومي إلى الرصد المصطلحي، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2023. كذلك: يوسف مقران، الرصد المصطلحي ضرورة من ضرورات صناعة المعاجم المصطلحية: التحديات على الصعيد العربي، مجلة الراسخون الدولية، م.06 ع.01، جامعة المدينة العالمية، شاه (ماليزيا)، جوان 2020، (ص.146-174). ISSN: 2462-2508 <http://ojs.mediu.edu.my/index.php/arrasikhun/article/view/2754>
- 7- Jean Perron, Adepte-Nomino : un outil de veille terminologique, Terminologies nouvelles, n° 15, (p.32-47).
- 8- R. Goffin, Le mémoire de terminologie : une forme de rapprochement entre théorie et pratique de terminologie, Meta, vol. 23, n° 4, 1978, (p.303-307), p.303-304.
- 9- ينظر: علي القاسمي، مشكلات التعريب في الوطن العربي، الفيصل، ع32، الرياض، جانفي 1980، ص16-15.
- 10- فهي نقطة تأزم تُسجّل ضدّ الشيوع السريع والمفرد للمصطلحات اللسانية، إذ تعطي الوهم أنّ اللسانيات تتمتع بصحة جيدة، لكن هذه الحالة لا تتماشى وواقع مفاهيمها المتأزّمة، وهي من جهة أخرى تغذي الجدل السطحي (ما دام وإقعا على مستوى التسميات فحسب)، فهي لا تجذب الاهتمام الجادّ ولا تذهب به كليّة، وهذا قد يستدعي تأملاً من نوع خاص يسلب الضوء على خلفيات المشكلة

المصطلحية. كأنّ الأمر يتعلّق بتصرّف رمزيّ لا ينتظر أو أنّ النضج فحسب، بل يتخطاه إلى أهمّ من ذلك. تقارن وضعيّة الترويج هذه بما صرّح به أحد الإيستيمولوجيين وهو (Thomas Kuhn) من أن: «بعض علامات إصابة العلم بأزمة في مفاهيمه انشغال أهله بتضخيم رصيده المصطلحي وإمعانهم في مناقشة مسائله الهامشية وانصرافهم عن تطوير مفاهيمه». ينظر: Thomas Kuhn, *La structure des révolutions scientifiques*, Traduction Laure Meyer, Ed. Flammarion, Paris, 2008, p.16. وهذه معضلة ينبذها «الراسخون في العلم» إذ تعرّض فئة من الباحثين «المزعومين» إلى إهدار طاقة العقل المسخّر أصلاً للتفكير والتأمّل، وذلك بالخوض في جدال عقيم لا يصلح المسائل ولا العلوم ولا العلماء ولا الناس أجمعين بقدر ما يضيّع أوقاتهم وينأى عن الإلتاح العلمي.

- 11- ينظر الإشادة بفضل اللسانيات على غيرها من العلوم والذي استحال إلى «أوهام العلم الربان»: المقدمة التي ينصح بقراءتها ضمن: G. Mounin, *Introduction aux problèmes terminologiques*, in *Dictionnaire de la linguistique* (Georges Mounin & alii), Ed. PUF, Paris, 1974, p.IX-XXIV. وهو يصف مألّ الجو الذي كانت المفاهيم اللسانية تعرض فيه بالتنويه بدورها الإرشادي الذي أسند إلى اللسانيات قاطبة. وهي الكلمة التي اختارها المترجم منذر عياشي ضمن: أوزوالد ديكر وجان ماري سشايفر، القاموس الموسوعيّ الجديد لعلوم اللسان، ص.13. وقد ذكر هذا الطموح الذي راود اللسانيات في إحدى طفراتها، أكثر من باحث كلّ لاعتبارات ما، كالتلاقي بينها وبين الأدب والنقد، على غرار أسوالد ديكر، وتودوروف، ودومنيك منقيمو. يُنظر مثلاً: D. Maingueneau, *Éléments de Linguistique pour le texte Littéraire*, 3e éd Dunod (revue & augmentée), Paris, 1993.
- 12- إنّ تسميات (أوضاع اللغة أو أحداثها أو وقائعها) محاولات عربية لترجمة المفهوم الذي أطلقه دي سوسير تحت تسمية (Faits linguistiques) وهو يحاول أن يحيط العلم الجديد بتعريف مانع وشامل، الذي يتجلى، بحسبه، وهو يحمل ثلاثة مظاهر (لغوية) هي اللسان واللغة والكلام. وفصّل بعدما أجمل إلى أن حدد موضوع اللسانيات في أحد الثلاثة وهو (Langue) التسمية التي أثير جدل في العربية حول مقابلها المتذبذب بين اللغة واللسان في الوقت الذي حدث الشيء نفسه مع مفهوم (Langage) الذي يؤدّي عربياً بإحدى التسميتين أيضاً. وليس هناك داع إلى التأكيد على ضرورة الاحتفاظ بالتقابل بينهما، من جهة، مهما يكن الاختيار؛ وبين أحدهما ومفهوم الكلام من جهة ثانية.
- 13- هذه بعض مَعْلَمَات تقضي بعلميّة أيّ اختصاص وهي الموضوع والمنهجية والغاية.. الخ.
- 14- ليس هذا الحكم باطلاً على الرغم من المفارقة الشنيعة التي يسجّلها في حق الرواد البارزين.
- 15- ذلك أنّه لا يمكن اعتبار التّكوين الذي يحظى به اللّساني في اختصاصه مادّة ذات شغلٍ قد بلغ غايته فانتهى إذن، بحيث لن يبقى له بعد ذلك سوى أن يُقبل على أداء وظيفته إذا كانت له وظيفة متّفق عليها وبداية للعيان. وذلك أنّ اللّساني باحثٌ ويظلّ كذلك طيلة قبوله بهذا المقام كأنّ الدّراسة والعمل الشاقّ هما الوجه الحقيقيّ الوحيد للّساني في عالم الشّغل والبحث ودنيا العلوم والمعلومات. وقد يظلّ اللّساني لهذا السّبب عاكفاً على خدمة مصطلحيّة علمه على الدوام وعلى خلاف كثيرٍ من الباحثين والمحترفين، كالمختصين في الرياضيات الذين قد لا ينتبه بعضهم كثيراً إلى مصطلحيّة علمهم في تركيباتها ومجازاتها باعتبار أنّ مادّتهم جاهزة ومحدّدة سلفاً وأنّ تسمياتهم مستقرّة إلى الأبد. وقد

رَسَخَتْهَا الوجهة التَّعليمِيَّة المتجدِّرة في مجالهم وسَخَّرَتْهَا المجالات التَّطبيقِيَّة التَّابعة كالفيزياء والكيمياء وغيرهما. لعلَّ هذا ما دفع أيضًا بأحد علماء الرياضيات والمنطق المتهوِّرين وهو داود هيلبرت (1862-1943) David Hilbert إلى الرَّعْم بأنَّه إذا عَوَّضنا في الهندسة مثلاً مصطلحي النَّقطة والصَّلح بغيرِهما من الكلمات مثل الكرسي والطاولة فلن تتعرَّض مفاهيم الرياضيات لأدنى تغييرٍ ولا لأَيِّ تشوُّهٍ ولا انفصاحٍ. وليس من الغريب ولا التعصُّب أن يعلِّق رونييه لافاندموم (-René Lavendhom) me على هذا العبث الصارخ الذي من المفارقة أن يصدر عن ألمع الرياضيين والمناطقية، بوصفه مزحة سخيفة ومردودة ولا تليق بعلم دقيق كالرياضيات طبعًا. يُنظَر: R. Lavendhomme, Terminologie mathématique, in Des termes et des choses : questions de terminologie, Centre de Terminologie de Bruxelles, Ed. La Maison du Dictionnaire, Paris, 2000, (p.165-174), p.165 وبعد هذا، فلنا عبرة فيما يؤثر عن التابعي سعيد بن جبير رحمه الله (46 95هـ) من قوله: «لا يزال الرجل عالمًا ما تعلَّم، فإذا ترك العلم وظنَّ أنَّه قد استغنى واكتفى بما عنده، فهو أجهل ما يكون».

16- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيَّات واللغة العربيَّة: نماذج تركيبِيَّة ودلاليَّة، دار توبقال للنشر (الدار البيضاء) منشورات عويدات (بيروت)، 1985، ص51.

17- R. Jakobson, Essais de linguistique générale : les Fondations du langage, T.1, Trad. ينظر: de l'Anglais par Nicolas Ruwet, Coll. Arguments, Ed. Minuit, Paris, 1963 [1973], p.213-214.

18- G.-G. Granger, Pensée formelle et science de l'homme, 2e éd. Aubier, Paris, 1967, p.03.

19- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، دار الكتب الوطنيَّة، بنغازي (ليبيا)، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004، ص144 145.

20- عبد الصبور شاهين، في علم اللُّغة العام، ط.4، دمشق: 1984، مؤسَّسة الرِّسالة، ص115.

21- حمزة المزيني، التحيز اللُّغوي وقضايا أخرى، مؤسَّسة اليمامة الصحفية (سلسلة كتاب الرياض)، الرياض، 2004. ولاسيما تعليقه على كلام محمد رشاد الحمزاوي: ص204.

22- يُنظَر مثلاً ما أقحم فيه الباحث طاهر جيلالي نفسه وقراءه: طاهر جيلالي، المصطلحات اللُّسائيَّة والأداء البيداغوجي، مجلَّة اللُّغة والاتصال، ع.2، مختبر اللُّغة العربيَّة والاتصال، جامعة وهران، أبريل 2006، (ص19 28).

23- هاني يحيى نصري، منهج البحث العلمي: دعوة للدخول إلى العلم من المنطق ونظريَّة المعرفة، بيروت: 2004، المؤسَّسة الجامعيَّة للدراسات والنشر والتوزيع، ص46.

24- غاسون باشلار، اللغة العلمية لغة محدَّثة، ضمن اللغة (إعداد وترجمة محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي)، ط.4، دار توبقال (سلسلة دفاتر فلسفية / نصوص مختارة رقم 5)، الدر البيضاء (المغرب)، 2005، (ص55 56)، ص55. إحالة على: Gaston Bachelard, Le matérialisme rationnel, Ed. (P.V.F, 1963, (p.216-217).

- 25- غاسون باشلار، اللغة العلمية لغة محدّثة، ضمن اللغة (إعداد وترجمة محمد سيلا وعبد السلام بنعبد العالي)، ط.4، دار توبقال (سلسلة دفاتر فلسفية / نصوص مختارة رقم 5)، الدر البيضاء (المغرب)، 2005، (ص.55-56)، ص.55-56. إحالة على: Gaston Bachelard, Le matérialisme rationnel, (Ed. P.V.F, 1963, (p.216-217).
- 26- ينظر: جان بريفو وجان فرانسوا سابليرول، المولّد: دراسة في بناء الألفاظ، ترجمة خالد جهيمة ومراجعة حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010، ص.108.
- 27- John Humbley, L'observation de la néologie terminologique : l'expérience du CTN, La banque des mots, n° 05 (numéro spécial), Conseil international de la langue française, 1993, (p.65-73), p.67.
- 28- ولنا قدوة في مثال (الدليل اللّغوي والبدال والمدلول)، يُنظر: فردينان دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامّة، ترجمة محمد الشاوش ومحمد عجينة بإشراف صالح القرماذي، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، 1985، ص.109-115.
- 29- Andrien Hermans & Andrée Vansteelandt, Néologie traductive, Terminologies nouvelles, RINT, n° 20 (Nouveaux outils pour la néologie), Bruxelles, Décembre 1999, p.37-43.
- 30- رياض قاسم، مستقبل العربيّة الفصحى في تطويرها: رؤية في المنهج، ضمن اللّغة العربيّة: أسئلة التطوّر الدّاتي والمستقبل، بيروت: أكتوبر 2005، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ص.214-215.
- 31- وقد سبق أوريبيل فاينرايخ (Uriel Weinreich) إلى تفسير ذلك بظاهرة الاحتكاك اللّغوي؛ كما في: Uriel Weinreich, Langage en contact, New York, 1953, p.01.
- 32- G. Rondeau, Introduction à la terminologie, 2e éd Gaëtan Morin, Québec, 1984, p.127. Et Louis Deroy, Néologie et néologisme : essai de typologie générale, Ed. CILF, n° 1, 1971, (p.05-12), p.08.
- 33- A. Rey, Essays on terminology, Trad. du Français par J. C. Sager, Ed. John Benjamins, Amsterdam, 1995, p.68-69.
- 34- A. Martinet, Syntaxe générale, Coll. U, Armand Colin, Paris, 1985, p.08-09.
- 35- G. Mounin & alii, Dictionnaire de la linguistique, Ed. PUF, Paris, 2004.
- 36- صالح بلعيد، اللّغة العربيّة العلميّة، الجزائر: 2002، دار هومة، ص.49.
- 37- A. Rey, La lexicologie, Ed. Klincksieck, Paris, 1970, p.103. Citant : Antoine Meillet, Linguistique historique.

- 38- إنّ الإحالة إلى هذين العالمين بهذه الطريقة الواصلة يوجب علينا التذكير بأنّ ما أفرزته دراسة كلّ منهما لم يحدث على اتصال ببعضهما البعض؛ هذا لم يفت إميل بنفنيست للتنبية إليه، يُنظر: E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T.2, Ed. Gallimard, Paris, 1974, p.43.
- 39- إنّ خلوص النظرية لسائياً لا ينفي وقوعها في حدود بين مجالين ك (اللّسانيات والسيميائيات) أثبتنا معاً تواطؤاً إلى درجة أنّ مسألة انتساب أحدهما إلى الآخر لا تزال محلّ نقاش.
- 40- مصطفى النحاس، من قضايا اللّغة، ط.1، الكويت: 1995، مطبوعات جامعة الكوئيت، ص208.
- 41- جلال الدين السيوطي، المّزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق محمّد أحمد جاد المولى بك ومحمّد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمّد البجاوي، ج.1، بيروت: (د.ت)، دار الجيل ودار الفكر، ص38 39.
- 42- أمّا اللّسانيات التطبيقية فقد أسند إليها العديد من التعريفات، وذلك حسب الموقع الذي تشغله ضمن تشكيلة المعارف البشريّة وفي كنف انشغالات الناس المتفاوتة؛ فاعتبرت أولاً كخادمة مجالات معرفيّة أخرى، مثل علم النفس والبيداغوجيا، وعلم الاجتماع والفيزيولوجيا؛ إذ انتقلت عبر اللّسانيات التطبيقية وفي ضوء تشعّب المشارب المعرفية معطيات لسائية اقترنت بمعطيات سيكولوجية التعلّم وتناسبت مع طرائق التعليم الخاصّة. يُنظر: Denis Girard, Linguistique appliquée et didactique des langues, Ed. Armand Colin, Paris, 1972, p.23-24. وقد تكون اللّسانيات التطبيقية حلقة وصل بين عدّة فروع لسائية أو مدعّمة لفروع علمية أخرى تسير في مدار اللّسانيات لكونها يُتداول فيها شؤون اللّغة Ed. Seuil. Dominique Mainueneau, Aborder la linguistique, (Coll. MEMO), Paris, 1996p.57.
- 43- Térance Macnamee, La terminologie de la neurolinguistique, Meta, vol. 29, n° 1, (p.91-98).
- 44- محيي الدين محسب، ضمن أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات، (ص228 245)، ص228 229. وكان هذا بعض جوابه على سؤال المحاورين: «لقد أشار العالم الأنتروبولوجي كلود ليفي ستراوس إلى أنّ اللّسانيات بفضل توجّرها العلمي ستصبح جسراً تعبّره كلّ العلوم الإنسانيّة الأخرى إن هي أرادت أن تُحقّق نصيباً من العِلْم. ولا أحد اليوم يستطيع أن يشكّك في تحقّق هذه النبوءة، ما الذي يجعل اللّسانيات تشغل صدارة العلوم الإنسانيّة وتستأثّر بكلّ هذا الاهتمام؟». وقد طرح هذا السؤال ذاته في ثنايا هذا الكتاب على تسعة عشر عالم لساني عربي وكانت أجوبتهم مختلفة ومتنوّعة ومثيرة في نفس الوقت. اعتمد الكاتبان أسلوباً مرثاً يعكس معاشتهما اليومية للوقائع اللغوية التي يستمدانها من المسموعات والمرويات وتحديداً من أفواه الرواة اللغويين مباشرة.
- 45- F. Rastier, Sémantique et recherches cognitive, Ed. PUF, Paris, 1991, p.205-212.
- 46- ليلي المسعودي، المصطلح الطّبي وتقاطع المجالات، اللّسان العربي، ع.43، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1997، (ص34 39).
- 47- محمّد علي الزركان، الجُهود اللّغويّة في المصطلح العِلْميّ الحديث، منشورات اتحاد الكتّاب العرب



(دراسة)، دمشق: 1998.

48- عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع.7، الجزائر، جوان 2008، (ص 09 29).

49- Henri Mitterand, La nomenclature grammaticale (version 1975), Langue française, vol.47 n°01 (La terminologie grammaticale), Ed. Larousse, Paris, 1980, (p.90-99), p.90-91.

50- يُنظر: علي القاسمي، علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة والعناصر المنطقية والوجودية في علم المصطلح، اللسان العربي، ع.30، مَكْتَب تنسيق التعريب، الرباط، 1988، ص 81 96. وكذلك: Daniel Gouadec, Terminologie : constitution des données, Ed. AFNOR, Coll. AFNOR Gestion, Paris, 1990, p.04.

51- محمود فهمي حجازي، دور المصطلحات الموحدة في تعريب العلوم ونشر المعرفة، اللسان العربي، ع.47، 1999، ص 48 50.

52- إن تفاصيل المراحل المتلاحقة تلاحقًا منطقيًا إلى أن وصلت الكتابة إلى الطور الألفبائي مثبتة في: رمزي بعلبكي، الكتابة العربية والسامية: دراسات في تاريخ الكتابة وأصولها عند الساميين، دار العلم للملايين، 1981، ص 69 71.

53- ينظر: أحمد شفيق، حول توحيد المصطلحات العلمية، اللسان العربي، ع.44، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1997، (ص 09 32).

54- المرجع نفسه، ص.11.

55- في مسألة تعدد التسميات الموضوعية للدلالة على العلم الذي يبحث في المصطلحات، يُنظر: يوسف مقران، المصطلحيات: تعدد في التسمية وتطور في المفهوم، الباحث، ع.00، مديرية البحث العلمي، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة (الجزائر)، 2007، (ص 157 165)، ص 157 162.

56- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار الثقافة، بيروت، 1973، ص.13.

57- ينظر: جان بول سارتر، الوجودية مذهب إنساني، ترجمة عبد المنعم الحفني، مطبعة الدار المصرية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1964.

58- نذكر هنا أحد المقالات التي ركزت على أهمية التوصيل والتفهم إلى جانب التوثيق والحوسبة: يُنظر: محمد الديداوي، إشكالية وضع المصطلح المتخصص: توحيد وتوصيله وتفهمه وحوسبته، المترجم، ع.14، مخبر تعليمية الترجمة وتعدّد الألسن، جامعة السانية، وهران، جويلية ديسمبر 2007، (ص 151 174).

59- حُسام الدين كريم زكي، أصول تراثية في علم اللغة، ط.2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1985.

- 60- عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، (ص 09 29).
- 61- شوقي جلال محمد، تقرير المسح الميداني لوضع الترجمة الراهن في الوطن العربي، ص 107 108.
- 62- عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، (ص 09 34)، ص 09.
- 63- فضلنا كلمة التحديث على مصطلح (الحدائثة) لكون هذه الأخير مشحونة بالدلالة، ثم إن ما قصدناه أبعد ما يكون عن اتهام الحاج صالح برفض الحدائثة، لكنه موقف العرفان بالتراث وشأنه كقوة لا تستدعي التفكير في البدائل التحديثية التي نحن في غنى عنها.
- 64- عبد الرحمان الحاج صالح، اللغة العربية بين المشافهة والتحرير، ضمن بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، موفم للنشر، الجزائر، 2007، (ص 64 83)، ص 67 68.
- 65- هو المصطلح الذي قابل به أحمد الحمو المصطلح الفرنسي (Actualisation). وقد خالفه في ذلك سعدي الزبير في ترجمته الاجتعال وهو مصطلح جديد وضعه المترجم بينما فضل أحمد الحمو إعادة استعمال مصطلح ورد في التراث اللغوي العربي. يُنظر: أندري مارتيني، مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة سعدي الزبير، دار الآفاق، الجزائر، (د.ت). ص 112.
- 66- عبد الرحمان الحاج صالح، اللغة العربية بين المشافهة والتحرير، ص 68.
- 67- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 05.
- 68- عبد السلام المسدي، المضامين اللسانية في تراث ابن سينا، ضمن ندوة الفكر العربي والثقافة اليونانية، ص 160 161.
- 69- رشيد بن مالك، إشكالية ترجمة المصطلح في البحوث السيميائية العربية الزاهنة، مجلة المترجم، ص 123.
- 70- مصطلح بَنَيْتَة ورد كمقابل لـ (Structuration) عند حسن بحراوى في هذا السياق: «ويعود هذا القصور، في رأي روسم، إلى أنّ الرواية تعتبر في ذاتها كلية مُبَنَيْتَة وذات دلالة -Totalité structurée et signifi- ante»؛ يُنظر: حسن بحراوى، بنية الشّكل الروائي، ط.1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1990، ص.18. أما مصطلح صَوْرَتَة أي (Formalisation) يقال اللغات المُصَوْرَتَة (اسم مفعول) من (فعل) صَوَّرَن فقد جاء استعمال مصدره واسمه صَوْرَتَة في: حسان الباهي، اللغة والمنطق: بحث في المفارقات، ط.1، المركز الثقافي العربي (الدار البيضاء) دار الأمان (الرباط)، 2000، ص.291 (قائمة بالرموز المستعملة والمصطلحات). هذا الهامش مثلاً هو نوع من الرصد المصطلحي العربي في مقابل اللغة الفرنسية وما يُترجم من ثقافتها.

71- Georges Mounin & alii, Dictionnaire de la linguistique, Ed. PUF, Paris, 1974, p.323.

72- ينظر: Franck Neveu & Lauwer Peter, La notion de «tradition grammaticale» et son us- age en linguistique française, Langages, n° 167 (La tradition grammaticale: par Franck

Neveu & Salah Mejri), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, Septembre 2007, (p.07-26), p.07

73- لويس يلمسلف (Louis Hjelmslev)، 1899 1965: عالم لساني دنماركي، يعتبر وريث التعليم اللساني السوسيري وأحد الأعلام الذين طوّروا البنوية في مجال اللسانيات في نظريته المسماة بـ (النسقية / Glossématique)، مستثمرا في مفاهيم مؤسّسة كنظامية اللغة، منطلقاً من التحديد السوسيري (نسبة إلى فردينان دي سوسير) للدليل اللغوي القائم عند هذا الأخير على الازدواجية أي الدال والمدلول ومقضايا المرجع من حيز الدراسة، من باب الصرامة العلمية طبعاً، مضيفاً إليه حدّين هما: مضمون (الدال) وشكله، ومضمون (المدلول) وشكله. من أشهر مؤلفاته (à Prolégomènes une théorie du langage).

74- رومان ياكوبسون (Roman Jakobson)، 1896 1982: عالم لساني وناقد ومنظّر للشكلانية والترجمة، روسي الأصل، سرعان ما هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية. عُرف ببلورته لما يدعى الوظائف الست للغة والتواصل المقترنة بالعناصر اللغوية التواصلية المحدّدة فيما يدعى بخطاطة التواصل (Schéma de communication). من بين أهم مؤلفاته (Essais de linguistique générale) في جزأين.

75- زليغ هاريس (Z. S. Harris)، 1909 1982: عالم لساني ومحلّل للخطاب، أمريكي، تلميذ العالم اللساني ليونارد بلومفيلد. عُرف بأنه رائد من رواد تحليل الخطاب في بعده اللساني على الأقل. وهو ثاني اثنين المؤسّسين للمدرسة التوزيعية (Distributionnalisme) إلى جانب أستاذه بلومفيلد التي تسمى بالعربية أيضاً بـ «الاستغرافية» المصطلح الذي يفصّله عبد الرحمن الحاج صالح، وهي التي أثّرت على «التوليدية» المناحزة عنها لاحقاً بشكل واضح. اشتهر بمقال بعنوان (-Discourse analy-sis) نُشر له في 1952 ضمن دورية (Language) الأمريكية العريقة.

76- Henri Bessé, Métalangages et apprentissage d'une langue étrangère, Langue française, vol.47 n°01 (La terminologie grammaticale), (p.115-128), p.116-117.

77- Zellig S. Harris, Structures mathématiques du langage, Ed. Dunod, Paris, 1971, p.142.

78- Bertil Malmberg, Les nouvelles tendances de la linguistique, Trad. du Suédois par Jacques Gengoux, 3e éd. PUF, Paris, 1972, p.227.

79- Joseph Courtés & Algirdas Julien Greimas, article Métalangage, in Sémiotique : dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Ed. Hachette Supérieur, Paris, 1993, p.224-225.

80- أحمد يوسف، السيميائيات الواصفة: المنطق السيميائي وجبر العلامة، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2005، ص.165 166. ونقل ما يتعلّق بأرسطو عن: Umberto Eco, Sémiotique & philosophie, du langage, Trad. Meyriem Bouzaher, Ed. PUF, Paris, 1988, p.10

81- عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات حول الكتابة اللسانية، تكامل المعرفة، ع.9، جمعية الفلسفة

بالمغرب، الرباط، 1983؛ وكذلك مقاله: عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللساني، ضِمْنَ المَنهجِيَّة في الأدب والعلوم الإنسانيَّة (جماعة من باحثين)، ط.2، الدار البيضاء: 1993، دار توبقال للنشر، (ص43 63).

82- عبد السلام المسدي، التَّفكيْرُ اللِّسانيُّ في الحضارة العربيَّة، ط.2، الدَّار العربيَّة لِلكِتاب، تونس، 1986، ص41.09.

83- الفاسي الفهري، المصطلح اللِّسانيُّ، اللِّسان العربيُّ، ع.23، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1983، (ص139 147)، ص145. Metalanguage ميتالغة، Metalinguistic ميتالغوي.

84- حسان الباهي، اللُّغة والمنطق: بحث في المفارقات، ط.1، المركز الثَّقافي العربي، الدَّار البيضاء، 2000، ص21.

85- John Humbley, L'observation de la néologie terminologique, La banque des mots, n° 05, 1993, (p.65-73), p.67.

86- وهو ما أسميناه في موضع آخر التَّقْد المصطلحي؛ يُنظَر: يوسف مقران، تقاطعات المصطلحية ونظرية المعرفة (في سبيل ممارسة النقد في مجال اللسانيات)، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع.13، الجزائر، جوان 2011، ص121 176.



## فهرس الموضوعات

الصفحة	عنوان البحث	اسم الباحث	م
7	التفكير الناقد بين جذوره التاريخية وضوابطه (اللغوية والتقدية) الحديثة- دراسة تحليلية مقارنة	د. إيناس نظمي الزيناتي	1
37	خمسة أنساق نقدية لتأطير المشكلة المصطلحية في النظريات اللسانية العربية . من تشخيص الواقع إلى إعمال التوقع .	أ.د. يوسف مقران	2
83	الأدب الرقمي العربي في محك الرصد التجنيسي؛ تأملات ومقارنات	أ.د. بلقاسم الجطاري أ. عبير البريكي	3
101	توظيف الرحلات المعرفية Web Quest في تنمية مهارات التفكير الناقد لطلاب أقسام المكتبات والمعلومات: أنموذجًا مقترحًا	أ.د. محمد محمد النجار د. أميرة أحمد مصطفى	4
131	أثر إستراتيجية هوكنز على التحصيل والتفكير الناقد لدي طفل الروضة بالإمارات العربية المتحدة	د. جيهان رشوان	5
169	التربية الإعلامية الرقمية والتفكير الناقد دور مهارات التعلم في عصر التكنولوجيا في تمكين المجتمع الرقمي	أ. زينب جميلي أ. عادل صيد	6
193	دور معلمي المدارس الحكومية في الأردن في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى طلبتهم	د. محمد خالد محمد الزعبي	7
231	التفكير الناقد في منهج التربية الإسلامية - في دولة الإمارات العربية المتحدة - (الصف الثاني عشر أنموذجًا)	د. عئشة مبارك أ. أمل الشحي	8
255	الذكاء الاصطناعي ومستقبل التفكير الناقد في علم الفقه بين الإمكانيات التكنولوجية والضوابط الشرعية	أ.د. أسماء فتحي عبد العزيز شحاته	9
289	التفكير الناقد وتدریس العلوم الإسلامية	د. مريم المنصوري	10
323	مناهج المستشرقين في دراسة الإسلام: قراءة تأويلية	د. لبنى المفتاحي	11
349	الاستدلال بالمقاصد الشرعية وأثره في الاجتهاد في القضايا المعاصرة	أ.د. حسبية حسين	12
377	توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة القرآن الكريم والسنة النبوية	أ.م. د. رباب محمود نذير م. د. ميسون يونس محمود	13
401	النقد الفقهي بين التنظير والتطبيق	أ.د. إبراهيم رشاد	14

441	الإسهامات التطبيقية للتدخل السيكولوجي في تنمية التفكير الناقد: دراسة مقارنة بين البرامج التدريبية والإرشادية في البيئة العربية باستخدام منهجية التحليل البعدي	د. سليمان عبد الواحد يوسف د. أمل محمد غنايم	15
471	المناهج النقدية وتأثيرها في نظريات العلوم الإنسانية قديما وحديثا	د. بلقاسم مارس	16
503	التفكير الناقد لدى طلاب العلوم الإسلامية ومهارات التعلم في عصر التكنولوجيا	د. عبد الفتاح محفوظ	17
539	الخطيات الإستمولوجية للمناهج النقدية ودورها الثقافي في إثراء العلوم الإنسانية قديما وحديثا	د. قردان ميلود	18
563	مبادئ نمو التفكير الإبداعي من منظور التحليل النفسي	أ. شهيدة جبار أ. فايزة صحراوي	19
599	المناهج النقدية الغربية والشعر العربي من الشك إلى الهدم والتقويض	د. محمد رندي	20
637	صعوبات توظيف مهارات التفكير الناقد في التعلم لدى طلبة المدرسة العليا للأساتذة بقسنطينة بالجزائر	د. مخلوفي اسعيد د. ساعد صباح	21
681	الاستدلال الأصولي بين الاجتهاد والتقليد: دراسة في بيان نقد الأصوليين للاستدلال المنطقي الأرسطي	د. أنس القزباح	22
709	صناعة التفكير الناقد في الدرس اللغوي عند عبد الرحمن الحاج صالح (1927 - 2017م)	د. عمر بو شنة	23
745	توظيف التمثيل في العلوم الإسلامية بين الاجتهاد والجمود	د. لحسن أبو القاسم	24
777	الضابط السياقي في الدراسات النحوية التراثية وأثره في التطور الدلالي وتعيين المعنى	د. شفاء مأمون ياسين	25
807	منطق النقد؛ أسسه ومفترضاته وتطبيقاته	د. يونس الخليلشي	26
833	تلقي النقد الأدبي العربي المعاصر للنظريات اللسانية والنصية الغربية	د. عمار حلاسة	27

شارع زعبيل - دبي - الإمارات العربية المتحدة  
هاتف: +97143961777، فاكس: +97143961314، ص. ب: 50106  
البريد الإلكتروني: [info@alwasl.ac.ae](mailto:info@alwasl.ac.ae)  
موقع الجامعة: [www.alwasl.ac.ae](http://www.alwasl.ac.ae)